جامعـــة الســـودان للعلـــوم والتكنولوجيـــا

كلية الدراســـات العليـــا

دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية
(1996 - 2008)

Role of Finance in Promoting Sudan Exports
(1996 - 2008)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالبة / رانيا صلاح الدين يوسف إشراف/ د. قاسم الفكي علي جاد الله

ديسمبر 2009

قال تعالي :

أَلَمْ تَرَى كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ - تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ .

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم

الآيات 24 ، 25

الاهداء

إلى والدي حفظة الله .....

إلى والدتي متعها الله بالصحة والعافية .....

ولأسرتي الصغيرة .....

أهدي هذا العمل .....

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ,والصلاة والسلام علي سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلي آله وصحبة أجمعين .

أتقدم بالشكر للزملاء والزميلات ببنك السودان المركزي .

كما أتقدم بالشكر أيضا لاسرة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية (المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية سابقا) بالإضافة لكلية الدراسات التجارية وكلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأخص بالشكر هنا أستاذي الدكتور / قاسم الفكي على جاد الله الذي ساهم بوقته وجهده واشرف علي هذا البحث ولم يبخل بآي معلومة حتى خرج هذا البحث

والشكر موصول أيضا لكل من ساهم في إتمام هذا البحث من الذين لم يتسع المجال لذكرهم.

مستخلص البحث

تمثلت المشكلة الاساسيه للدراسة في أن الصادرات السودانية تعاني من مشاكل عديدة ومتشعبة، ويمثل ضعف التمويل المصرفي أحد أهم هذه المشاكل وقد جاءت الدراسة كمحاولة لمعرفة دور التمويل المصرفي ووزنة في تطوير وتنمية الصادرات السودانية .

وقد تناولت الدراسة من خلال أربعة فصول دور التمويل المصرفي في تنمية وتطوير الصادرات السودانية خلال الفترة (1996_2008) حيث تناولت في الفصل الأول (الإطار النظري والمفاهيم للدراسة) مفهوم وأبعاد عملية الوساطة المالية بالإضافة إلى مفهوم التمويل المصرفي ،فيما ركزت في الفصل الثاني علي تحليل أداء الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة ،وفي الفصل الثالث ألقت الدراسة الضوء علي دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية ،وفي الفصل الرابع ناقشت الدراسة الفرضيات وتوصلت إلي بعض النتائج والتوصيات .

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة اثر التمويل المصرفي في تنمية وتطوير الصادرات السودانية غير النفطية .

وقد بحثت الدراسة هذه المشكلة من خلال الفرضيات آلاتية :-

1- تعاني الصادرات السودانية بصفة عامة ضعف الموارد القابلة للتمويل .

2- يمثل ضعف التمويل المصرفي أحد العقبات التي تحول دون تطوير وتنمية الصادرات السودانية .

3- أثَر اكتشاف وتصدير البترول السوداني سلبا علي الصادرات السودانية التقليدية واضعف الموارد المخصصة لتمويلها .

ومن خلال التحليل والتحقق من صحة الفرضيات ثبت للدراسة صحة جميع الفرضيات ، كما توصلت الدراسة إلي أن هناك مشاكل ومعوقات تحول دون تطور قطاع الصادرات السودانية منها ما هو متصل بالقطاع المصرفي ومنها ما يقع ضمن عوامل أخري خارجية .

وقد وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات تم تلخيصها في شكل ثلاثة آليات كما يلي :-

- آليات مرتبطة بالبنك المركزي مثل البحث في إمكانية توفير التمويل المحلي الكافي للصادرات في مراحلها الإنتاجية والتسويقية وغيرها .
- آليات مرتبطة بالبنوك التجارية مثل تأهيل أقسام الاستثمار والاعتمادات من خلال توفير الكفاءات الممتازة وإتاحة فرص التدريب وغيرها .
- آليات مرتبطة بالمُصدرين مثل ضرورة التقيد بالسياسات والموجهات العامة للتصدير في إطار السياسة الاقتصادية الكلية وغيرها من الآليات .

Abstract

The major theme of the study problem concentrated on the fact that the Sudanese exports suffers from so many interrelated problems, the major among them, is the lack of banking finance. So, the study attempted to analyze the role of banking finance in promoting the Sudanese exports.

The study explored the role of the banking finance in promoting exports through four chapters, the first chapter presented the theoretical framework under which the financial intermediation concept were highlighted. The second chapter analyzed the performance of the Sudanese exports for the period under review . Whereas, the third chapter shed the lights on the role of banking finance in the promotion of the Sudanese exports. Finally, and in the fourth chapter the Study discussed the research hypothesis and concluded with some findings and recommendations.

The study adopted the descriptive and analytical approach, which is mainly depends on econometrical analysis to test the impacts of the banking finance on exports. The study tried to test the following hypothesis:-

i- The Sudanese exports lacks the loanable funds .

ii- The lack of finance is the major obstacle towards exports promotion.

iii- The exploration and exportation of the Sudanese oil affects negatively the non-oil exports.

Through the analysis the study accepted all the a fore-mentioned hypothesis. Also, the study found that the Sudanese exports suffers from so many problems, some of them were related to the banking sector, and the others were related to some other factors. The study raised some recommendations in different fronts such as:-

- Recommendations related to the Central Bank (the central bank should have to avail the resources for exports).
- Recommendations related to the commercial banks (develop investments and documentary Recommendations related to the commercial banks (develop investments and documentary credits division).
- Recommendations related to the exporters (follow the regulations and guidances of the central bank policies).

فهرس المحتويات

الآية ..... أ

الإهداء..... ب

الشكر والتقدير ..... جـ

المستخلص باللغة العربية ..... د

Abstract..... و

قائمة المحتويات ..... ح

قائمة الجداول .....ي

مقدمة 1

الفصل الأول- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1-1 مفهوم وابعاد عملية الوساطة المالية 4

1-2 مفهوم التمويل المصرفي 10

1-3 التمويل المصرفي للصادرات 13

الفصل الثاني- تحليل أداء الصادرات السودانية للفترة (1996 – 2008):-

2-1 هيكل الصادرات السودانية..... 16

2-2 تحليل أداء وسياسات الصادر للفترة (1996- 2008 م) 40

2-3 مشاكل الصادرات السودانية 43

الفصل الثالث– دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية:–

3–1تحليل التمويل المصرفي حسب القطاعات..... 48

3–2 اثر إنتاج وتصدير البترول علي تمويل الصادرات التقليدية 55

الفصل الرابع – النتائج والتوصيات:–

4–1 مناقشة الفرضيات 62

4–2 النتائج 64

4–3 التوصيات..... . 66

قائمة المصادر والمراجع:– 67

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	موضوع الجدول	صفحة الجدول
جدول رقم (1)	جدول صادرات القطن	19
جدول (2)	صادرات الصمغ العربي	20
جدول رقم (3)	صادرات السودان الزيوت والامباز	23
جدول رقم (4)	صادرات المحاصيل البستانية	24
جدول رقم (5)	الصادرات البترولية	28
جدول رقم (6)	النسب المئوية للصادرات	31
جدول رقم (7)	المساهمة النسبية لسلع الصادرات السودانية	39
جدول رقم (8)	الصادرات السودانية والورادات والناتج المحلي الإجمالي	40
جدول رقم (9)	التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية	42
جدول رقم (10)	ضوابط التمويل المصرفي القطاعية	48
جدول رقم (11)	القسط الأول في المرابحات حسب القطاعات	50

جدول رقم (12)	هوامش أرباح المرابحات حسب القطاعات	51
جدول رقم (13)	نسبة مشاركة الشريك في المشتركات	53
جدول رقم (14)	حجم التمويل المصرفي لقطاع الصادر	54
جدول رقم (15)	قيم الصادرات السودانية	56
جدول رقم (16)	قيم الصادرات السودانية بعد دخول البترول	58
شكل رقم (1)	مقارنة بين إجمالي الصادرات والصادرات البترولية والصادرات غير البترولية	61

مقدمة :-

تعرف المصارف بأنها وسائط مالية تقوم بوظيفة التوسط المالي بين ذوى الفائض (المدخرين) وذوى العجز (المستثمرين) ، ومن خلال قيامها بهذه الوظيفة – بجانب الخدمات المالية الأخرى – تحقق البنوك بعض الأرباح التي توزع كعائد على الودائع للمدخرين وكأرباح على الأسهم للمساهمين . ومن المعلوم أن البنوك تلعب دورا هاما ومؤثرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديمها التمويل إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع الصادر .

ظلت الصادرات السودانية غير البترولية تعانى من مجموعة من المشاكل ومن ضمنها عدم توفر التمويل المصرفي بالقدر الكافي وفى التوقيت المناسب ، خاصة بعد إزالة السقوف القطاعية للتمويل المصرفي في إطار إنفاذ موجهات سياسات التحرير الاقتصادي ، لذلك بحثت هذه الدراسة أهمية ودور التمويل المصرفي في تطوير وتنمية الصادرات السودانية غير النفطية خلال الفترة (1996 – 2008) .

أهمية البحث :-

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية في أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الصادرات السودانية قد ركزت علي تأثير سعر الصرف على الصادرات السودانية ، ولم تركز علي تأثير التمويل المصرفي علي الصادرات السودانية ، مما يجعل الدراسة تشكل إضافة جديدة للبحوث الاقتصادية ، أما من المنظور العملي فإن الدراسة تساعد صائغي القرارات ومتخذي السياسات في معرفة أثر التمويل المصرفي ووزنه في مشاكل الصادرات السودانية

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الصادرات السودانية تعاني من مشاكل عديدة ومتشعبة ، ويمثل ضعف التمويل المصرفي أحد هذه المشاكل ، لذلك تحاول الدراسة معرفة دور التمويل المصرفي ووزنه في تطوير وتنمية الصادرات السودانية .

فرضيات البحث :-

تتمثل فرضيات البحث في الأتي :-

1 . تعانى المصارف السودانية بصفة عامة ضعف الموارد القابلة للتمويل .

2 . يمثل ضعف التمويل المصرفي أحد العقبات التي تحول دون تطوير وتنمية الصادرات السودانية .

3 . أثر تصدير البترول السوداني سلباً على الصادرات السودانية التقليدية من خلال إضعافه للموارد المخصصة لتمويلها .

منهجية البحث :-

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على استخدام أساليب التحليل القياسي لمعرفة أثر التمويل المصرفي في تنمية وتطوير الصادرات السودانية غير النفطية .

مصادر المعلومات :-

تعتمد الدراسة على نوعين من المعلومات أحدهما يتمثل في مقابلة الجهات ذات الصلة ، والآخر ثانوي يتمثل في المراجع ، الدوريات ، والمطبوعات الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث .

حدود البحث :-

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة الصادرات بجمهورية السودان وأثر التمويل المصرفي عليها ، فيما تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة (1996 – 2008)

تنظيم الدراسة :-

تتكون الدراسة من أربعة فصول :

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة ويشمل :

مفهوم وأبعاد عملية الوساطة المالية بجانب مفهوم وأنواع وأهمية التمويل المصرفي (تجربة المصارف السودانية) .

الفصل الثاني : تحليل أداء الصادرات السودانية (1996 – 2008) ويحتوي علي :

هيكل الصادرات السودانية كما يشتمل علي تحليل أداء وسياسات الصادر بالإضافة إلى مشاكل الصادرات السودانية .

الفصل الثالث : دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية ويتضمن :

تحليل التمويل المصرفي حسب القطاعات بالإضافة إلى أثر إنتاج وتصدير البترول على تمويل الصادرات التقليدية .

الفصل الرابع : الخاتمة والنتائج والتوصيات ويتضمن :

بحث الفرضيات و النتائج بالإضافة الي التوصيات .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

(1-1) مفهوم وابعاد عملية الوساطة المالية

بما أن موضوع هذه الدراسة يتعلق بجانب حيوي وهام من جوانب سياسات الاقتصاد الكلي وهو تلمس واستكشاف السبل التى تمكن من تنمية وتطوير الصادرات السودانية من خلال ترقية دور التمويل المصرفي الموجه للصادر . حيث أن استقطاب الودائع بأنماطها المختلفة يمثل أحد شقي ما يعرف بالوساطة المالية المصرفية يبقى من الأهمية بمكان، واستهلالاً لهذا البحث ، أن نستعرض على نسق عام مفهوم وملامح ومقتضيات ومتطلبات الوساطة المالية عموماً وكذلك معرفة الشرائح الأساسية في تلك العملية، بالإضافة إلي دور تلك العملية في الاقتصاديات المختلفة ومردودها على الشرائح المتعاملة فيها وعلى مجمل أداء الاقتصاد الكلى. ونعتقد أن هذا الاستهلال النظري يعتبر لازماً كخلفية تنويرية تتيح لنا الوقوف على الملمح العام للعملية وتيسير بحث موضوع الدراسة في ضوء إطار منهجي و دراسة واقع الأداء في جانب تنمية الموارد المتاحة للتمويل عموماً في الجهاز المصرفي السوداني والعوامل المؤثرة فيه سلباً وإيجابا[1] .

المفهوم العام للوساطة المالية:-

من واقع الأدبيات المالية العديدة ذات الصلة بموضوع الوساطة المالية يمكن استخلاص توصيف عملية الوساطة المالية بأنها تمثل مجموع الجهود المتعلقة بالسياسات والأعمال التى تستهدف تحفيز استقطاب المدخرات والودائع للأوعية الوسيطة وكفاءة وفعالية استخدام تلك الموارد المالية المستقطبة. ويتم ذلك من خلال احداث بيئة وواقع استثمارى عام يغرى أصحاب الفوائض الادخارية بإيداع ما لديهم من موارد في القنوات المالية الوسيطة والتى بدورها تقوم بتوجيه توظيف تلك الموارد فى الاستخدامات المسموح بها فى الأنشطة المختلفة وبذلك تخدم عملية الوساطة المالية – والتى عادة ما تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة بأشكالها المختلفة –

1. بنك السودان المركزي , الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني ، سلسلة الدراسات والبحوث ، سبتمبر 2003 , ص 4

الأهداف الاقتصادية العريضة ، بالإضافة الى أهداف المستثمرين و المودعين واهداف القنوات الوسيطة نفسها والتى تتمثل بصورة أساسية فى تحقيق عوائد مالية مجزية من المشاركة فى تلك العملية.

الأهداف الاقتصادية الكلية العريضة التى تخدمها عملية الوساطة المالية وتتمثل في :-

1. المساهمة في إنفاذ الاستخدام الأمثل والفعال لعوامل الإنتاج لتحقيق معدلات نمو إيجابي فعال ومستدام " "High quality growth
2. المساهمة في استقرار الأسعار وتفادى الضغوط التضخمية .
3. الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.
4. العدالة فى توزيع فرص الاستثمار الاقتصادى قطاعياً وجغرافياً وحتى على مستوى المستثمرين الأفراد بغرض احداث التوازن المطلوب فى توزيع الدخل والثروة.

من هذا المنطلق تأتى أهمية مساهمة الوساطة المالية فى تحقيق الأهداف المذكورة من خلال وضع سياسات الودائع والتمويل الملائمة التى تخدم تلك الأهداف وذلك كآلية او سياسة مؤازرة للسياسات الاقتصادية الأخرى التى تخدم تلك الأهداف ايضاَ .

ورغماً عن تباين تعاريف مفهوم الوساطة المالية بين العديد من المختصين فى الأدبيات المالية المختلفة، إلا ان كثيراً منهم يتفقون فى الجزئية المتعلقة بالشرائح الأساسية ذات الصلة بالعملية . – أى جناحي العملية بالاضافة لأشكال الوسائط المالية – حيث يعرف جانبي الوساطة الأساسيين والذين لا يمكن ان تكون العملية بدونهما بأنهم أصحاب الفوائض الادخارية الراغبين فى التنازل عنها مؤقتاً بتوظيفها فى الاستثمار (الدائنين) ، أما الشريحة الأخرى من العملية فهم أصحاب الاحتياجات التمويلية الذين قد تتوفر لهم الإمكانيات والدراية الفنية بالاستثمار ومجالاته و يفتقرون الى التمويل او ان موارد تمويلهم الذاتيه غير كافية (المدينين) اى يمكن ان نطلق على الطرفين – أصحاب الفوائض المالية واصحاب العجوزات المالية Surplus & deficit units. اما الوسيط المالى فعادة ما يتمثل فى المصارف بأنواعها المختلفة تجارية، متخصصة، استثمارية وغيرها او المؤسسات المالية غير المصرفية والمتخصصة الأخرى.

وكمثال لاحد التعاريف المُعبرة عن عملية الوساطة المالية نجد ان الاقتصادى ويليام ساتس فى كتابه النقود والبنوك عرف الوساطة المالية وأهميتها من خلال توصيف الوسائط المالية حيث جاء مضمون تعريفه على نسق الترجمة التالية لمفهوم الوساطة المالية. " تعتبر الوساطة المالية من الأهمية بمكان وبدونها لا يمكن أن تعمل الاقتصاديات بفعالية وكفاءةً . ومن خلال عملية الوساطة المالية تقوم المؤسسات المالية الوسيطة عادة بقبول الموارد الادخارية من الأفراد والوحدات الاقتصادية ذات الفوائض وتحويلها للاستخدام في المجالات الاستثمارية المختلفة بواسطة الأفراد أو الوحدات ذات العجوزات المالية، وبذلك تعمل تلك القنوات الوسيطة كحلقة وصل بين الشريحتين. ولانفاذ عملية الوساطة المالية بفعالية وسلاسة لابد من توفير متطلب أساسي وهو ما يعرف بالعائد المجزى على المال Lucrative rate of return on invested money وهو العائد الذي يخدم مصلحة طرفي الوساطة المالية وكذلك الوسيط المالي حيث، انه وحتى يتنازل أصحاب الفوائض عن فوائضهم مؤقتاً ليتم استخدامها بواسطة آخرين فلابد أن يُؤمن لهم عائد مجزى ويقصد بالعائد ذلك القدر أو النسبة من الأرباح الكافية لاقناع واغراء أصحاب الفوائض الادخارية بأنها كافية للحد التى تفوق ما يمكنهم من مقابلة أي مخاطر نتيجة تنازلهم عن تلك الموارد مؤقتاً وكذلك تعويضهم عن أي تناقص في قيمة مواردهم المتنازل عنها نتيجة أي وتائر تضخمية قد تحدث بالإضافة الى مزايا أخرى مثل العوائد الأخرى غير المالية التى قد توفرها الوساطة المالية لاصحاب المدخرات مثال لها توفير السيولة المالية في أوقات السحب حسب ما يحددها عقد الوديعة وكذلك إمكانية إتاحة فرص خدمات مصرفية ميسرة ومرنة كالتمويل نظير الوديعة كضمان كما في حالات التمويل بالعملة المحلية نظير وديعة بالعملة الأجنبية كضمان بالإضافة الى إمكانية فتح خطابات ضمان نظير الوديعة لصالح المودعين. في بعض الاحيان. وحتى يتمكن المستفيد من استثمار تلك الأموال بعد استلافها من الوسائط المالية – فلابد من أن يدفع عائد مجزى على استغلال تلك الأموال مؤقتاً ، وهذا العائد يفترض أن يكون بالقدر الذي يؤمن مردود مالي مجزى لاصحاب المدخرات والودائع وللوسيط المالي لمقابلة مصروفاته المتعددة وتحقيق أر باح لمالكي القناة الوسيطة "Shareholders" .

وعلى ذلك يتضح أن عملية الوساطة المالية تعتمد بصورة أساسية في المحصلة النهائية على عائد استخدام التمويل في الأنشطة المختلفة بواسطة المستثمرين النهائيين أي المقترضين ولذلك يبقى من الأهمية بمكان الحرص في اختيار الممولين والأنشطة التى تمول بحيث يتوخى فيها الممول دوماً انتقاء العملاء من ذوى الجدارة الائتمانية والأنشطة قليلة المخاطر ومضمونة العوائد .

هذا وبالنظر الى العائد على المال نتيجة للعملية التمويلية النهائية فانه يمثل ربحاً من منظور المودع و الوسيط المالى ، وبالمقابل فانه يمثل تكلفة تمويل "COST OF CREDIT" بالنسبة الى المقترض وبالطبع فان ذلك العائد المجزى – الذى يمثل أرباح للمودعين والوسيط وتكلفة تمويل للمقترض – لا يمكن أن يتأتى إذا لم تكن العملية الاستثمارية النهائية الناتجة عن التمويل ناجحة ومربحة للمقترض بحيث تقابل له تكلفة التمويل والتكاليف الأخرى بالإضافة الى ربحاً مقنعاً له. وعلى ذلك يستبين ان المحور الأساسي لفعالية الوساطة المالية يتمثل فى توفر بيئة استثمارية مواتية تتيح تحقيق عوائد مجزية فى استثمار التمويل فى المجالات المختلفة.

دور الوساطة المالية فى التوظيف الأمثل والفاعل للموارد المالية:-

مما هو معروف انه وفى غياب الوسائط المالية فان الواقع يفرض ان يقوم أصحاب الفوائض المالية أنفسهم بالاستثمار مباشرة فى المجالات المختلفة ، وبما انه قد لا تتوفر لديهم الإمكانيات المنطقية والمؤسسية اللازمة من دراية ومعرفة بجوانب الاستثمار المتعددة فانه غالباً ما تتوجه استثماراتهم لانشطة مجهولة او عالية المخاطر وغير مجدية فنياً و اقتصادياً الأمر الذى غالباً ما تتمخض عنه خسائر وسوء توظيف للموارد . فى المقابل، وبما ان الوسائط المالية عادة ما يتوفر لها كل الاستعدادات والإمكانيات والمتطلبات اللازمة لسلامة توجيه التمويل نحو الاستثمار المجزىء والمرغوب، حيث انها تحكمها سياسات خاصة بها وسياسات عامة تؤمن حسن توظيف الموارد، فأنها بذلك تسهم بقدر ملموس فى أحداث نشاط استثمارى كفؤ وفعال يخدم اصحاب المدخرات ويخدم الاقتصاد عموماً . كذلك ان تنفيذ الاستثمار من خلال الوسائط المالية يختزل احتمالات المخاطر والخسائر لان هذه الوسائط عادة ما توظف الموارد فى

التمويل والاستثمارات الأخرى وفق دراسات فنية دقيقة تستوعب مراعاة المحاذير وتتحوط لكل التوقعات والمتغيرات التى قد تؤثر فى الاستثمار. هذا فضلاً عن ان تلك الوسائط تخضع لتدابير واشتراطات حماية وأمان عديدة من خلال السياسات النقدية والمصرفية الأمر الذى يجعل تأثر أصحاب الودائع سلباً يعتبر ضئيلاً إن لم يكن معدوماً فى حالة حدوث خسائر من استخدامات الموارد نتيجة اى اختلالات او ظروف خارج نطاق ارادة الوسائط المالية. هذا ويمكن تلخيص بعضاً من التدابير والأساليب التى تقوم عليها الوسائط المالية والتى تستخدمها فى تقليل ومنع المخاطر فى الآتى:-

- إمكانية تنويع DIVERSIFICATION مجالات محافظ الاستثمار والتمويل للوسائط المالية بحيث تكون الاستخدامات فى مجالات متنوعة قطاعياً وجغرافياً وحسب العملاء وحجم التمويل والاستثمار وكذلك حسب نوع الضمانات
- تخصيص جزء من صافى أرباح الوسائط المالية لمقابلة تغطية الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها .
- انتهاج أساليب التمويل الجماعى "CONSORTIUM FINANCE" .
- المشاركة فى مؤسسات ضمان التمويل ومؤسسات ضمان الودائع .
- تنفيذ التمويل او الاستثمار وفق الدراسات الوافية والمتكاملة للعمليات " دراسة العميل والعملية والسوق وبيئة الاستثمار" .
- استخدام الكوادر ذات الدراية العلمية والخبرات العملية فى مجالات التمويل والاستثمار .

المتطلبات الأساسية للوساطة المالية الفاعلة:-

من واقع ما هو متفق عليه فيما تتضمنه العديد من الأدبيات المالية والمصرفية، ومن تجارب العديد من الدول فان الثابت انه وحتى تتحقق على ارض الواقع عملية وساطة مالية كفؤة تخدم الأهداف العديدة سالفة الذكر وتلبى طموحات الشركاء العديدين فيها فانه يتعين أن تتوفر لها المعطيات والمتطلبات التالية:-

- مناخ اقتصاد كلى معافى خالٍ او بأقل اختلالات فى ميزانه الداخلى والخارجى
- بنية مؤسسية كافية ومتنوعة ومقتدرة ومواكبة
- مستويً مقدراً من التطور والكفاءة في قطاعات الاقتصاد الأخرى مع تطور القطاع المالي والمصرفي نفسه.
- سياسات نقدية وتمويلية رشيدة تراعى وتوفق بين طموحات كل الشركاء فى انفاذها مع وجود تناسق فى أهدافها وآلياتها مع السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى.
- وجود سوق متطور لرأس المال وللأوراق المالية ومؤسسات ضمان الودائع وضمان مخاطر التمويل المتعددة.
- توفر خدمات مساعدة متطورة فى مجالات الاتصالات، التقنية ، الاستشارات المالية، التأمين، خدمات المراجعة والمحاسبة و التدريب وغيرها .
- وجود سلطة نقدية حصيفة مزودة بالتشريعات الكافية اللازمة وعلى قدر مناسب من الاستقلالية.
- توفر عنصر الثبات والموثوقية فى السياسات الاقتصادية المتعددة وكذلك فى التشريعات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمصرفية وسياسات النقد الاجنبى.
- فى ضوء كل ما سلف عرضه فى هذا الفصل يتضح ان عملية الوساطة المالية عملية معقدة ومتشابكة وانفاذها بالفعالية اللازمة يستلزم تفاعل وتضافر العديد من المحاور التى – بطبيعتها – تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. الا انه ورغم تلك التعقيدات والتشابكات فإنها عملية لا يمكن الاستغناء عنها اذا ما أريد الى

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العريضة أن تتحقق على ارض الواقع. ستتناول هذه الدراسة فى الفصل التالى الجهاز المصرفى السودانى ودوره فى حشد واستقطاب الودائع .

(1-2) مفهوم التمويل المصرفي :

يعتبر التمويل المصرفي من الوظائف الأساسية للبنوك ، بجانب وظيفة قبول الودائع، وهو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد لقيمة اجله مساوية لها ، وغالباً ما تكون نقوداً في النظام التقليدي وعيناً في النظام الإسلامي . و تمويل المصرف لعملائه يعنى أنه قد استغل مبالغ مالية أودعت لديه ،وبذلك يكون قد تم تحويلها من موارد معطلة إلى موارد لها عائد . وفى هذا الصدد تسعى البنوك لتعظيم ربحيتها من خلال زيادة العائد علي التمويل المصرفي ، والذي يعتبر من إحدى المكونات الأساسية لأرباح البنوك ، و التى تشمل بجانب العائد على التمويل رسوم الخدمات المصرفية مثل فتح خطابات الاعتمادات و الخدمات الأخرى [1] .

أنواع التمويل المصرفي :

يمكن تصنيف التمويل المصرفي من حيث الغرض فقد يكون تمويل عمليات استثمارية أو تجارية أو استهلاكية و من حيث المدة ، قصير و متوسط و طويل الأجل،من حيث الشخص المقترض ،قطاع خاص أو قطاع عام ، او مقابل ضمانات معينة والتى قد تكون شخصية او عينية او اوراق مالية او ودائع طرف البنك .

اهمية ودور التمويل المصرفي فى الاقتصاد القومي :

يقوم التمويل المصرفي بدور حيوى و هام فى زيادة النشاط الاقتصادى، وبالتالى فى زيادة الناتج القومى الذى يصاحبه ارتفاع فى مستوى الانتاج والتشغيل، وتوفير فرص العمل و زيادة الدخل ، حيث يؤدى ذلك لزيادة التوفير لدى الأفراد و قد يتم توفير جزء من هذا الدخل فى شكل ودائع وبالتالى زيادة موارد البنوك ، وعليه يقوم التمويل بتوفير الأموال الازمة التى تستغل فى المجالات الاستثمارية المختلفة المربحة للأفراد المدخرين والمؤسسات و التى تدفع بعجلة الاقتصاد، بالاضافة لتفادى المشاكل المالية التى تواجه المشروعات والأفراد بتوفير الموارد فى

[1] نفس المرجع السا بق ص10

حالة تعرضها للإعسار والخسائر ، مما يساهم فى استقرارها واستدامة مساهمتها الإيجابية فى الناتج الإجمالي المحلى .

دور البنوك المركزية فى تنظيم التمويل المصرفي :

يستدعى الدور الهام للتمويل المصرفي فى الاقتصاد اهتمام البنك المركزي والسلطات المالية العمل على توجيه التمويل لقطاعات الاقتصاد الاستراتيجية و المشروعات والقطاعات التى تساهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى . إضافة لمراقبته والحد من عملية التوسع فى تمويل الأغراض غير الإنتاجية لتحقيق المستوى المستهدف من عرض النقود ومعدل التضخم .

العوامل التي تحدد قدرة البنوك على التمويل : -

أ/ حجم الموارد المتاحة للتمويل :

تتكون هذه الموارد من الودائع + راس المال + الأرباح – (الاحتياطي النقدي القانوني بطرف البنك المركزي + السيولة الداخلية لمقابلة سحوبات العملاء + الأصول الثابتة) ، فالناتج من هذه المعادلة يمثل الموارد المتاحة للبنك . وكلما كانت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني كبيرة يعنى احتفاظ البنك بجزء أكبر من ودائعه في البنك المركزي و بالتالى انخفاض الموارد القابلة للتمويل. وإذا كانت سحوبات العملاء اليومية من البنك كبيرة، فإن هناك ضرورة لاحتفاظ البنك بسيولة داخلية لمقابلة هذه السحوبات و التى تؤدى لانخفاض موارده القابلة للتمويل [1].

ب/ طبيعة تركيبة موارد البنك :

تشمل موارد البنك ما يلي :

1- الودائع بأنواعها المختلفة :

- الودائع الجارية
- الودائع الاستثمارية(الودائع لاجل فى النظام المصرفى التقليدى)

[1] ا. د سليمان احمد اللوزي واخرون , إدارة البنوك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . عمان .1997 م

- الودائع الادخارية
- الودائع المقيدة
- الهوامش على خطابات الضمان والاعتماد

2- راس المال والاحتياطيات والأرباح :

تؤثر طبيعة و تركيبة الودائع على حجم و تركيبة التمويل سواء لآجال قصيرة أو طويلة . فإذا كان الجزء الأكبر من الموارد عبارة عن ودائع جارية، فان موارد البنك القابلة للتمويل تتأثر لانها موارد غير مستقرة يمكن استغلالها فى توجه التمويل قصير الاجل. أما في حالة ارتفاع حجم الودائع الادخارية و الاستثمارية – وهى تستثنيها السياسة النقدية والتمويلية من حساب الاحتياطي النقدي القانوني – فان الموارد المتاحة للتمويل سوف ترتفع و يمكن للبنوك منح التمويل متوسط الاجل.

ج/ كفاءة البنك :

نسبة للدور الهام للعمليات التمويلية للبنك واثرها على ربحيته، لا بد له من ادارة تمويل او استثمار قادرة على دراســة طلبات التمويل و تحليلها و اتخاذ القرار المناسب بشأنها و متابعة تنفيذ العمليات الممولة، لأن أي تقصير سوف يعرض البنك إلى خسارة أو تعثر عملية استرداد هذا التمويل، و هذا يعنى تجميداً لموارد البنك الأمر الذي قد يؤثر سلبا على موقفه السيولى و عمليات التمويل التى ستتم مستقبلا.

د/ قدرة البنك في الحصول على موارد من مصادر أخرى :

يمكن للبنك الحصول على موارد أخرى (غير الودائع)، مثل :

- التمويل من البنك المركزي ،
- كشف الحساب مع البنك المركزي،
- التمويل ما بين البنوك،
- الحصول على المقابل المحلى نتيجة لبيع النقد الأجنبي.
- و يتأثر تمويل البنك طردياً بالمبالغ المتحصلة من هذه المصادر.

هـ/ الطلب على التمويل:-

يعتبر الطلب على التمويل دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية وتشمل تكلفة التمويل، دخل وثروة العميل وتكلفة البدائل. مجموعة العوامل الشخصية وتتضمن السلوك الاستهلاكي للعميل، الرغبة في الاستثمار والمقدرة المالية وتوفر الضمانات الكافية، بالاضافة للعوامل الخارجية وغيرها . وهنالك ضوابط هامة يجب على البنك مراعاتها عند منح التمويل للعميل وهي : سمعة العميل، وموقفه المالى وكفاءته، والضمانات وجدوى المشروع المراد تمويله، وتجربة العميل السابقة مع البنك او البنوك الأخرى.

(1-3) التمويل المصرفي للصادرات:

يمثل التمويل المصرفي أهمية كبري للمنشآت الاقتصادية خاصة في حالة قصور الموارد المالية المتاحة ، مما يجعل هذه المنشآت عاجزة عن مقابلة الاحتياجات التمويلية المتزايدة ، وفي ظروف الدول النامية وفي ظل شح الموارد الأجنبية مازال التمويل المصرفي يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد ، ويتمثل هذا الدور في سد الفجوة الناتجة من قصور التمويل الخارجي ، وكما هو معروف فإن التمويل المصرفي يعتبر من أهم أركان السياسة النقدية .

يساهم قطاع الصادر مساهمة كبيرة وواضحة في نمو الدخل القومي ، كما أن نمو الصادرات يساهم بطريقه فاعله في تحسين الميزان التجاري وبالتالي في زيادة مستوي الفائض من ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى زيادة احتياطات الدول من النقد الأجنبي ، مما يؤدي إلى استقرار سعر العملة المحلية ، وكما هو معلوم فإن طبيعة وتركيبة صادرات البلدان النامية تعتبر مواد خام أكثر من أنها مواد مصنعة مما يجعل شروط التبادل (Term Of Trade) لغير صالحها .

ونجد أن معظم الدول النامية تضعف أو تنعدم فيها الموارد المالية واسواق رأس المال الازم لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة ، مما يوجب على الدول في هذه البلدان البحث عن المساعدات الخارجية لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تنتج للتصدير .

تجدر الاشاره إلى أن هناك تباينا في الأهمية النسبية لكل من الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وذلك تبعا للنشاط الاقتصادي للمنشأة ، فدائما ما تتميز المنشآت التجارية بعدم الحوجة إلى راس مال ثابت وكبير

وذلك عكس المنشآت الصناعية والتي تتميز بخاصية راس مال ثابت وكبير مما يعكس كبر حجم راس المال العامل لهذه المنشآت ، وذلك يجعلها تحتاج إلى تمويل بحجم اكبر وتبعا لذلك تزيد مخاطر التمويل .

وتعتبر المخاطر المختلفة التي تحيط بالتمويل المصرفي بوجه عام والتمويل المصرفي الموجه لقطاع الصادر بصفة خاصة من أهم المشاكل التي تواجه أي بنك في عملياته الاستثمارية والتي يمكن أن تؤثر في تحقيق عائداته من القروض الممنوحة لعملائه ، بل يمكن أن تقود إلي خسائر متزايدة ، مما يعني تهديد المركز المالي للبنك ويمكن إيجاز هذه المخاطر في الاتى[10] :-

1. مخاطر تتعلق بالمقترض والنشاط الذي يزاوله .
2. مخاطر متعلقة بالعملية المطلوب تمويلها .
3. مخاطر تتعلق بالظروف العامة (اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية) .
4. مخاطر ناشئة عن اخطأ البنك .
5. مخاطر ناشئة عن فعل الغير .

ويعتبر تمويل عمليات التصدير من أهم موضوعات صناعة الخدمات التمويلية ولكنه يختلف وبشكل كبير عن القروض أو التأمينات ، ويتحمل المصدر بشكل أو بآخر المخاطر المالية في العملية التصديرية وذلك لعدة أسباب منها الوقت الإضافي الذي يحتاجه المصدر للحصول علي مستحقاته المالية والوثوق في العميل ، ويتخذ العميل الأجنبي نفس سلوك العميل المحلي حيث يفضل عدم الدفع إلا عند استلام البضائع وعلي ذلك فإن الإدارة المالية الحذرة يمكن أن تفصل بين الربح والخسارة في كل صفقة .

وسوف تستعرض الدراسة في هذا المبحث طرق تمويل الصادرات المختلفة وبدائلها .

يجدر بالذكر انه توجد طريقتين أساسيتين لتمويل الصادرات هما : -

تمويل ما قبل الشحن .

تمويل ما بعد الشحن .

[10] مجلة المصرفي ، العدد 29 ، لسنة 2003 ، ص 7

ونجد أن اغلب عمليات التمويل للمصدرين تكون ما قبل الشحن حيث تغطي أعمال وصفقات صغيرة الحجم ، حيث تغطي تكاليف العملية الإنتاجية (تكاليف العمالة ، المواد الخام ، . . . الخ) .

طرق سداد تمويل المصدرين : -

واهم طرق السداد لتمويل عمليات التصدير خطابات الاعتماد[1]

والاعتماد المستندي هو تعهد خطي صادر عن بنك (البنك المصدر) إلى البائع (المستفيد) وفقا لتعليمات الشاري (طالب فتح الاعتماد) ، يتعهد فيه البنك المصدر بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية بقيمه محددة وذلك خلال مده محدده ومقابل استلام البنك المصدر لمستندات محددة .

وتعطي الاعتمادات المستندية ضمانات كافية للمصدر والمستورد مما يعزز الثقة في عمليات التبادل التجاري الدولي .

وتصنف الاعتمادات المستندية فنيا لعدة أنواع يمكن إيجازها فيما يلي : -

- اعتماد قابل للنقض : Technical Classification Of L /C
- اعتماد غير قابل للنقض : Irrevocable Documentary Credit
- اعتماد غير قابل للنقض ومعزز : Irrevocable & Confirmed Documentary Credit
- الاعتماد المستندي المتجدد (الدوار) : Revolving Credit
- اعتماد الدفعيات المقدمة (الشرط الأحمر) : Red Clause Credit
- الاعتماد القابل للتحويل : Transferable Credit
- الاعتماد القابل للإلغاء : Back To Back Credit
- اعتماد الضمان تحت الطلب : Standby Letter Of Credit
- اعتماد الدفع المؤجل : Deferred Payment L / C

[1] د. ماهر كنج شكري ، العمليات المصرفية الخارجية ، د. ن ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية 1998 ، ص226-248

الفصل الثاني

تحليل أداء الصادرات السودانية (1996 – 2008) .

(2 – 1) هيكل الصادرات السودانية

يتمتع السودان بوفرة في الموارد الطبيعية وتعدد المناخ وأتساع المساحات الصالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 200مليون فدان.

في مجال المياه هنالك نهر النيل وروافده والأنهار الموسمية ومياه الأمطار التي يصل معدلها لأكثر من 1500ملم في أقصي الجنوب فضلا عن المخزون من المياه الجوفية ويوجد تنوع مناخي فهو يمتد من دائري عرض 3–22 شمال خط الاستواء ويمتد بين خط الاستواء ومدار السرطان وبالتالي فهنالك تنوع مناخي بين الإقليم الاستوائي والمداري والصحراوي هذا مع وجود قمم ومناطق عالية بالسودان تصلح للزراعة. [1]

كذلك فأن الغابات المدارية وشبه المدارية والاستوائية توفر بثروة هائلة ونادرة من الحيوانات البرية وتعتبر شواطئ البحر الأحمر الممتدة لأكثر من 700 كيلو متر غنية بالأسماك والأحياء المائية.

ويعتبر القطاع الزراعي والحيواني من القطاعات الرائدة حيث تشكل نسبة 39% من الناتج المحلي للعام 2006م إلا أن الزراعة والثروة الحيوانية يكملان بعضهما البعض. ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المراكز الأولي عربياً من حيث العددية والتي تصل إلي 128 مليون رأس وتعتمد علي المراعي الطبيعية.

[1] عبد المنعم حسن شافعي ، المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر ص12.

التوزيع النوعي لسلع الصادرات السودانية:

تتكون صادرات السودان الرئيسية من السلع الزراعية والثروة الحيوانية والمواد الخام الأخرى كالسمسم, القطن, الصمغ العربي, السكر, اللحوم, الحيوانات الحية, الذهب إضافة إلي البترول ومشتقاته ، ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد بالنسبة للاقتصاد الوطني .ويتمتع السودان بوفرة في الموارد الطبيعية وتعدد المناخ واتساع المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر بنحو 200مليون فدان. ويمتلك السودان ثروة حيوانية قدرت عام 2005م بأكثر من 134مليون رأس منها 40مليون رأس أبقار وحوالي 49مليون رأس من الضأن وحوالي 42مليون رأس من الماعز وحوالي 3.05 مليون رأس من الإبل وبه مراعي وغابات تقدر بحوالي 290 مليون فدان منها 121 مليون فدان مراعي حوالي 199 مليون فدان غابات وقد تبنت الدولة سياسات عدة لتحريك تلك الموارد بقية الاستقلال الأمثل مع وضع أولوية قصوى لدفع الاستثمار ورفع القيود التي تحد من انطلاقه هذا القطاع مع تهيئة المناخ الذي من خلاله يعمل المزارعون والمنتجون لتطويع تلك الموارد الزراعية لإنتاج المحاصيل المختلفة كما وكيفا . ويزداد التركيز علي قطاع الإنتاج الزراعي وذلك لزيادة إنتاجية الفدان بإتباع وسائل الإنتاج الحديثة والعلمية من خلال تطبيق الحزم التقنية التي تعني بالتأسيس الجيد للمحاصيل في الحقل وتوفير المدخلات في الوقت المناسب وبالكميات المطلوبة واختيار الأصناف المحسنة عالية الإنتاجية, ولكن بالرغم من ذلك نجد أن هنالك فجوة في إنتاجية المحاصيل مقارنة بالإنتاجية العالمية وذلك من خلال عوامل تؤثر علي الإنتاج الزراعي[1] .

وكما هو معروف فأن الإنتاج الزراعي بحكم تكوينه شديد التأثر بالعوامل الطبيعية وخاصة أنماط هطول الأمطار وتكاثر الآفات وحدوث التغيرات الحرارية وكذلك السياسات الكلية والقطاعية ومستويات البنية الأساسية. , وبالرغم من زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الفدان نجد أن هناك إهدار للموارد تعاني منها معظم الدول نسبه للزيادة المطردة للسكان والتي تعاني منها غالبية الدول النامية.

[1] عوض السيد عطية الله ، مدير إدارة الصادر بوزارة التجارة الخارجية ،السودان ، مقابلة شخصية بمكتبة بتاريخ

أولا سلع الصادرات غير البترولية:

يتكون القطاع الزراعي من المنتجات النباتية والثروة الحيوانية لذلك يمثل بهذا التكوين أكبر القطاعات.

وأبرز صادرات المحاصيل الزراعية هي: القطن ، السمسم ، الصمغ العربي ، الفول السوداني ، الذرة والمحاصيل الواعدة مثل الكركدى وصمغ الفوار وزهرة عباد الشمس وتقوم الدولة بعمل استراتيجيات لزيادة نسبة الصادر وفيما يلي:

صادرات السلع الزراعية:

القطن:

يلعب القطن دوراً هاماً في صادرات السودان وتبرز أهمية القطن في تعدد استعمالاته ويعتبر المصدر الرئيس لصناعة الغزل والنسيج كما يستفاد من بذرة القطن في إنتاج الزيت والمنظفات الصناعية والعلف بجانب استعمالاته في صناعة السماد والورق.

انخفضت عائدات صادر القطن من 107.3 مليون دولار عام 2005 إلي 82.3 مليون دولار عام 2006م بنسبة 23.3% بينما يمثل صادر القطن حوالي 6.3% من إجمالي الصادرات لعام 2006م

- حقق محصول القطن الذي كان الركيزة الأساسية في الاقتصاد السودان أقل معدلات النمو حيث لم تتجاوز زيادة لمساحة بين الفترة الأولي والثانية ال2% وسجلت نسبة نمو سالب حوالي 17% ولم تكن الأسعار العالمية هي السبب المباشر لهذا الانخفاض وإنما يعود السبب إلي علاقات الإنتاج والتدهور الإداري والعجز عن الإصلاح خاصة في مشروع الجزيرة [7].

[7] وزارة الزراعة والغابات ، كيفية تنمية الموارد القومية غير البترولية ، الندوة الاقتصادية الدورية، نوفمبر 2007م.

جدول رقم (1)

جدول صادرات القطن:

جدول يوضح صادرات القطن خلال (1996 – 2008م)

بآلاف الدولارات

الأعوام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1996	480.9	128.2	2.7	620.2
1997	433.3	105.7	17.8	594.2
1998	325.6	95.6	61	595.7
1999	210.3	44.8	5.7	780.1
2000	237.9	53	2.9	1806.8
2001	233.9	44.4	2.6	1949.1
2002	397.4	62.2	3.2	2545.2
2003	457.7	107.9	4	3777.8
2004	354.6	93.8	2.5	4824.3
2005	456.6	107.3	2.2	40824
2006	482.4	82.3	2.3	5065
2007	268.5	68.5	0.8	8879
2008	139.4	61.8	0.5	11670

المصدر : وزارة التجارة الخارجية

من الجدول أعلاه يمكننا اخذ الملاحظات التالية :

1/ أن صادرات القطن قد بلغت 128.2 الف دولار في عام 1996م

2/ نلاحظ أن الصادرات قد سجلت انخفاض خلال الأعوام من 1997 – 1999م.

3/ أما في عام 2003م فقد ارتفعت قيمة صادر القطن بنسبة 73.5% مقارنة بعام 2002م ويعزي ذلك إلي ارتفاع الكميات المصدرة والارتفاع في متوسط الأسعار العالمية.

4/ من الملاحظ أن نسبة المساهمة للقطن انخفضت خلال الفترة من 1999 – 2008م بسبب انخفاض الكمية المصدرة بالإضافة الي زيادة الصادرات البترولية.

5/ في عام 2005م ارتفعت الكميات المصدرة من القطن 354.6 إلي 456.6 مما انعكس علي عائد الصادات حيث ارتفع عائدها بنسبة 14.4% ويعزي ذلك بفتح أسواق جديدة وتحسن الأسعار العالمية إضافة إلي زيادة التعامل مع مصر عبر الكوميسا

الصمغ العربي :

من أهم السلع الرئيسية يمتد حزامه من الحدود الغربية مع إفريقيا الوسطي وتشاد إلي الحدود الشرقية مع أثيوبيا، وهو الاسم التجاري لمحصول نباتي من فضيلة الأكاتيا وهو النضج الجاف من سيقان وفروع أشجار الهشاب والطلح والمعروف عالميا بالصمغ العربي.

يتأثر حجم الكمية القابلة للتصدير في السودان بموفق الطلب العالمي للصمغ وفق البدائل وموقف الدول المنافسة واجهت حركة الصادر إشكالات عدة مرتبطة بغياب المخزون الاستراتيجي قبل عام 1995م إشكالات التهريب.

جدول رقم (2)

صادرات الصمغ العربي خلال الفترة من(1996 – 2008م:)

بآلاف الدولارات

العام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة ٪	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1996	15.6	29.5	4.8	62.2
1997	22.4	27.5	4.5	594.2
1998	23.7	23.7	4.0	595.7
1999	25.7	29.6	3.4	780.1
2000	24.2	23.1	1.2	1806.8
2001	23.0	24.3	1.4	1698.7
2002	36.2	31.9	1.6	1949.1
2003	36.2	35.4	1.4	2542.2
2004	27.3	60.6	1.6	3777.8
2005	29.2	107.6	2.5	4824.3
2006	20.6	20.2	2.2	5656.6
2007	30.8	51.9	0.6	8879.2
2008	32.2	60.9	0.5	11670.5

المصدر: وزارة التجارة الخارجية , إدارة الصادر .

نلاحظ من الجدول:

1- وجود تذبذب في صادرات الصمغ العربي خلال الفترة من 1996 -1999م.

2- في الفترة من 2000-2005م قد أخذت الصادرات مسار الزيادة إذ بلغت أعلى قيمة لها عام 2005 حيث بلغت النسبة حوالي 2.5 % من اجمالي الصادرات ويعذي ذلك لزيادة الإنتاج المحلي.

3-من الملاحظ تدني نسبة المساهمة خلال الأعوام 1999-2008م بالرغم من زيادة الكمية المصدرة ويعزى ذلك إلى الزيادة في صادرات البترول ومشتقاته بالإضافة تزعزع ثقة المستوردين الأجانب وبروز منافسة أفريقية وقد قامت شركة الصمغ العربي بمواجهة المشكلات وعملت على المحافظة على مخزون إستراتيجي للصمغ حيث اتخذت التدابير التالية

- كسر حاجز المحلية وتأسيس مكتبين خارج السودان للتسويق.
- التخزين خارج السودان.
- تكثيف استخدام التجارة الإلكترونية.

وقد سجل الصمغ العربي نمواً ملحوظاً في أواخر التسعينات ولكن تدهور تدهوراً مريعاً ليحقق 58% عام 2000 – 2006 ويرتبط هذا التدهور بالفشل في السياسة التسويقية وعدم مواكبة التطورات والتقنيات في صناعة الصمغ العربي والتنازع بين المؤسسات والأجهزة العاملة في مجال تسويق وتصنيع وتصدير الصمغ العربي وأكبر من هذا عدم حصول المزارع المنتج علي أسعار مجزية وتحفيزية حيث أن إنتاج الصمغ العربي من الأعمال الشاقة وأيضا بسبب التدهور البيئي الملحوظ في مناطق إنتاج الصمغ العربي الرئيسية بشمال كردفان وقد لوحظ مؤخرا زحف حزام الصمغ العربي جنوبا إلي بعض مناطق جنوب كرد فان والنيل الأبيض وهي مناطق يصعب الوصول إليها ويستمر فيها فصل الأمطار إلي

ما بعد عملية (طق الهشاب) وغير أصوله بالسكان مع عدم توفر العمالة المدربة في عمليات إنتاج الصمغ وصعوبة ترحيله إلي الأسواق [7].

الحبوب الزيتية:

ينتج السودان أقل من نصف مليون طن معظمها للاستهلاك المحلي وفي هذا أصبح يجد منافسة من زيوت النخيل والذرة الصفراء وزهرة الشمس وغير ذلك من الزيوت المستوردة. ويعتبر السمسم هو صادر الحبوب الزيتية الأول في البلاد ويوفر للبلاد بعض منه 1000 – 150مليون دولار سنويا ولكنه يجد منافسة قوية من اكبر دولتين منتجتين للسمسم هما الصين والهند وفي سبيل الحفاظ علي السوق التقليدية لأبد من تكثيف الجهود البحثية لإنتاج السمسم الأبيض وتحسين جودته وتقليل تكلفة الإنتاج وبخاصة تكلفة الحصاد. وهذا ما تقوم به أبحاث السمسم في القضارف ولكن بمواد محدودة لا ترقي لحجم المنافسة مع الصين والهند لقد خسر السودان أسواقه في غرب أوربا بسبب المشاكل التى يسببها الفطر في فترة ما بعد الحصاد نتيجة لعدم تعريض المحصول للتهويه وأشعة الشمس. ويعود ذلك لضعف خدمات الإرشاد الزراعي في ما يتعلق بعمليات ما بعد الحصاد.

ومن ناحية أخرى علي البلاد أن تهتم بالزيوت النباتية التي تجد إقبالا في العالم كزيت النخيل والذي تصدر منه ماليزيا 10ملايين طن وفول الصويا الذي تصدر منه الولايات المتحدة أكثر من 8ملايين طن ثم زيوت الذرة الصفراء والقطن وزهرة الشمس. وهذا يستوجب تكيف الجهود البحثية لتوطين الثقافة ثم إعداد دراسات الجدوى لتحديد حجم الإنتاج ومواقع الإنتاج المختلفة.

في الوقت الراهن يصدر قطاع الزيوت أطنان قليلة من زيت الفول والامباز وذلك لحاجة الاستهلاك المحلي بينما يصدر حبوب زيتية خام.

[7] الندوة الاقتصادية الدولية . مرجع سبق ذكره

جدول رقم (3)

صادر الزيوت والامباز في الفترة من 2002م – 2006م: القيمة بالاف الدولارات

السلعة	2002		2003		2004		2005		2006	
	طن	دولار	طن	دولار	طن	دولار	طن	دولار	طن	دولار
زيت فول	86094	51970	00	0	1000	1038	0.2	193	0.0	0
زيت سمسم	794	125970	690	96	1836	195	78.5	202.0	170.3	228.9
جملة الزيوت	86895	5323098	690	96	10836	12	787	202.2	170.4	228.9
أمباز فول	10415	140	500	71	3000	5	0.0	0	0.0	0
امباز قطن	1200	16	6113	122	1400	28	0.0	0	0.0	0
جملة الامباز	1165	156	11113	194	4400	81	0.0	0	0.0	0

المصدر: التقارير السنوية – بنك السودان المركزي اعداد مختلفة

المنتجات البستانية:

يملك السودان إمكانات واسعة لمضاعفة الإنتاج البستاني ولكن المشكلة تتعلق بضعف السوق المحلي بسبب انتشار الفقر ثم بضعف القنوات التسويقية والتصدير ثم بسبب المشاكل المتعلقة بالصناعة المحلية وبغير حل هذه المشاكل يصعب التوسع في الإنتاج.

شهدت السنوات الماضية تصدير بعض الخضر والفاكهة والتوابل ولكن لضمور حجمها وتواضع قيمتها فهي لا تظهر في وثائق بنك السودان وتتدرج تحت البنود الأخرى ومعها يكن هناك تصدير للشمام وللمانجو والليمون والفلفل الأحمر وبعض النباتات الطبية بحصيلة تقل عن خمسة ملايين دولار في عام 1995م ويعود ضعف الصادر لضعف خدمات التسويق والترويج لذالك بادرت الدولة بإنشاء شركة لتنمية المحاصيل البستانية ولكن لم يوفر لها الدعم المادي والفني والبشري كما كما اتضح ان الشركة بحاجة لا ذرع في الأقطار المستهدفة كدول الاتحاد الأوربي ، ومستقبلا بعد حل المشاكل السياسية مع الولايات المتحدة ولأبد أن يعتبر الصرف علي الشركة وعلي الملحقين الزراعيين والتجاريين استثمارًا في المستقبل فتقبل عليه الدولة بكلياتها في توسيع الصادر .

كل الأقطار العربية تستورد مركزات الخضر كالطماطم والفواكه كالمانجو وغيرها لصناعة المعلبات ويمكن للسودان أن يحتكر هذا الجانب في الوطن العربي ولكن بدلا من أن يفعل ذلك فأن المصانع المحلية كمصانع سعيد وغيرها تستورد المركزات من شرق أوربا رغم وجود مشروع الجزيرة.

ومع ان السودان ينتج أحسن قريب فروت في العالم ولا نصيب له في تجارة القريب فروت والتي تقدر بنحو 4 ملايين طن للعام . . ويبين الجدول ادناه مدي تذبذب وقلة حجم الصادر من المنتجات البستانية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (4)

صادر المحاصيل البستانية خلال السنوات (1996 – 2008):

العام	خضروات		فواكه	
	الكمية بالطن	القيمة ألف دينار	الكمية بالطن	القيمة ألف دينار
1996	-	-	-	-
1997	31	9	7552	2866
1998	-	-	-	-
1999	434	118	6782	2259
2000	28	7	22083	3450
2001	-	-	6183	2344
2002	1097	303	6250	2198
2003	759	237	5761	1820
2004	442	159	8359	1822
2005	4936	1453	-	-
2006	1848	564	-	-
2007	68	22	1780	542
2008	89	61	609	223

المصدر: وزارة الزراعة والغابات – إدارة السياسات الزراعية (يناير 2009م).

ثانياً صادرات الثروة الحيوانية:

يعتبر هذا القطاع أحد أهم الموارد الأساسية للعملات الحرة ساهم هذا القطاع بنسبة 18.45% من جملة الصادرات للعام 2000م وقد شهد هذا القطاع مؤخراً انخفاضاً ملحوظاً في صادراته وخاصة الضأن الحي وذلك بسبب تفش الأمراض الوبائية التي تصيب الإنسان والحيوان في عدد من دول العالم مما أدي إلي قيام الدول المستوردة بحظر وارداتها من المواشي الحية واللحوم من عدد من البترول ومن بينها السودان بالرغم من خلو السودان من هذه الأمراض والتي أكدتها زيادات الوفود الصحية والبيطرية وتقارير المنظمات, وقد أكدت التقارير خلو السودان من الأمراض الوبائية مما حدا ببعض الدول لاستئناف وارداتها وفقاً لإجراءات وشروط صحية تم الاتفاق عليها مع الجهات ذات الصلة.

وتشمل صادرات الثروة الحيوانية الماشية، اللحوم، الجلود، وتأتي في المرتبة الثالثة من قائمة الصادرات الحيوانية وفيما يلي مكونات هذا القطاع الذي تشكل فيه الحيوانات الحية حوالي 80% من إجمالي الصادرات[9].

الماشية:

انخفضت عائدات الماشية إلي 114.3مليون دولار عام 1999م مقابل 120.2 مليون دولار في عام 98بنسبة انخفاض 4.9% وذلك بالرغم من الزيادة في الأعداد المصدرة بسبب التدني في الأسعار العالمية لبعض الحيوانات ويتوقع لقرار المملكة السعودية برفع الحظر المفروض علي إستيراد الأغنام والجمال من ثمانية دول عربية وأفريقية بعد التأكد من خلوها من حمي الوادي المتصدع ارتفاع عائدات الصادر من الماشية .

اللحوم والجلود:

تناقص عائد الصادر من اللحوم تباعا خلال السنتين الاخرتين بنسب بلغت 5.3% و2.7% علي التوالي وذلك لانخفاض الكميات المصدرة وبالتالي انخفاض عائدها من 30.4مليون دولار عام 1998م إلي 24.8مليون دولار في عام 1999م كما يعزي هذا التدني في عائدات صادرات اللحوم إلي

[9] مقابله مع د. نهي إبراهيم السيد ,وزارة الثروة الحيوانية والسمكية

الانخفاض في الأسعار العالمية والمنافسة الحادة وقد بلغت نسبة مساهمتها 3.1% من إجمالي الصادرات ونسبة 16.9% في الصادرات الحيوانية لعام 1999م وقد ساهمت عائدات الجلود بنسبة 0.5% من إجمالي عائدات الصادرات بنسبة 2.7% عن عائدات الصادرات الحيوانية في عام 1999م.

ويرجع هذا التدني لقيمة صادرات الجلود مقارنة مع حجم الكميات المنتجة والمصدرة للأسباب الآتية:

1/ العيوب في عملية السلخ والتعبئة والتجفيف والتخزين.

2/ حدة المنافسة الخارجية.

المولاص:

بلغت كمياته المصدرة في عام 1999م حوالي 52الف طن متدني بعائد قدرة 5.6مليون دولار بينما بلغ صادره في عام 1998 حوالي 159.7 الف طن بعائد قدرة 14.9مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت 42.4ويعزي الانخفاض لسعر المولاص عالمياً.

ثالثاً الصادرات التعدينية:

تشمل كل من الذهب والحديد والنحاس والخردة والرصاص ومثل عائدها بنسبة 7.7% من إجمالي الصادرات لعام 1999م وقد نمت عائدات هذه السلع ويعتبر الذهب من أهم السلع التعدينية حيث سجلت عائداته ارتفاعا عام 1999م بقيمة 55.4مليون دولار بنسبة زيادة بلغت 26.5 مقارنة بعام 1995م وقد احتل الذهب المرتبة الرابعة لقائمة الصادرات السودانية لعام 1999م بنسبة مساهمة 7.8% من إجمالي الصادرات وبنسبة 92.8% من إجمالي الصادرات التعدينية ويعزي الارتفاع في عائدات الذهب إلي الزيادة في الكميات المصدرة منه.

سلع الصادرات البترولية:

دخل البترول في منظومة الاقتصاد السوداني حيث بدأ تصديره في أغسطس عام 1999م ويعتبر بند جديد في جانب الإيرادات. ويعتبر ذلك نقطة تحول في الاقتصاد السوداني وكان استيراد المواد البترولية يشكل عباً ثقيلاً في الاقتصاد السوداني الأمر الذي جعل الدولة تهتم بتشجيع الاستثمار في مجالات البترول مما يمكن البلاد من مقابلة أنشطتها المختلفة كالبيانات الأساسية مثل الطرق القومية ومشاريع الري والطاقة الكهربائية بالإضافة إلي تحقيق الالتزامات الخارجية ودعم خزينة الدولة كما يضمن للدولة الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة ويفتح الباب واسعاً لجذب الاستثمارات الخارجية وقد بلغ عائد صادر البترول خلال العام 1999م 275.9مليون دولار بما يعادل 35.4% من جملة الصادرات .

جدول رقم (5)

الصادرات البترولية خلال الفترة 1999 – 2008م

القيمة بآلاف الدولارات

العام	بترول خام		بنزين		كيروسين		غاز	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
1999	130848.88	275.9	-	-	-	-	-	-
2000	49516509	1240.7	98449	82.6	2388874	25.5	310.51	2.0
2001	56.1521	1029602	2.047	88.04	100.187	0.4	484	18.6
2002	62.198.718	50..1.390	-	93.10	92.586	-	450.758	17.40
2003	72.430.0	1.934.02	-	75.86	68.830	-	319.563	15.60
2004	81.159.260	2.957.21	-	129.02	38.280	-	338.552	10.28
2005	79.243.100	3.948.32	-	220.73	30.858	-	480.421	90.98
2006	95.085.98	70704.0	26.596	336.3	14.657	13.4	502.541	4.5
2007	8052734	137785872	-	-	-	-	-	-
2008	10845592	135610	217565	153464	-	-	-	-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي لعدة سنوات.

يستنتج من الجدول ارتفاع حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته وقد بلغ عائد البترول الخام 275.9مليون عام 1999م وقد ارتفع في عام 2000م إلي 1240.8 مليون دولار والبنزين 82.6 مليون دولار بينما بلغت حصيلة الكيروسين والغاز 25.5مليون دولار و2مليون دولار علي التوالي وكان لارتفاع أسعار البترول عالمياً أثره في زيادة الحصيلة حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من البترول الخام من 20 دولار للبرميل في ديسمبر 1999م إلي 28 دولار في ديسمبر 2000 وترتبط زيادة الأسعار البترول بصفة أساسية باستمرار الدول الأعضاء بمنظمة أوبك في تطبيقها لسياسية تقيديه لإنتاج البترول خلال عام 2000م ونلاحظ أن الصادرات البترولية ارتفعت بحلول العام الثالث لتصدير البترول زادت

الكميات المصدرة من البترول الخام من 49.517 ألف برميل في عام 2000 إلى 56.162 ألف برميل في عام 2001م وارتفع صادر البنزين من 310.5 ألف طن متري إلى 483.7 ألف طن متري والغاز من 23.9 ألف طن متري إلى 100.2 ألف طن متري بينما انخفض صادر الكيروسين.

نلاحظ أيضاً ازدياد حصيلة صادرات البترول ومشتقاته من 1350.9 مليون دولار في عام 2000 إلى 1376.6 مليون دولار عام 2001 أي بنسبة زيادة 1.9% وقد بلغ عائد سلعة البترول الخام عام 2001 مقدار 1269.2 مليون دولار وعائد سلعة البنزين 88.4 مليون دولار بينما بلغت حصيلة الكيروسين والغاز 19.5 مليون دولار انخفض سعر البرميل من البترول الخام خلال عام 2001 من 28 دولار في ديسمبر 2000 إلى 18 دولار في ديسمبر 2001م في عام 2003م ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية الخام من 103096.5 مليون دولار في عام 2002م إلى 10934.5 مليون دولار في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 38.5% وذلك بنسبة زيادة في متوسط سعر البرميل من 22 دولار في عام 2002 إلى 26.7 دولار في 2003م.

انخفضت حصيلة صادرات المشتقات البترولية انخفاضاً طفيفاً من 114.4 مليون دولار في عام 2002م إلى 113.7 مليون دولاراً في عام 2003م وذلك بسبب انخفاض صادرات البنزين من 93.1 مليون دولار في عام 2002 إلى 75.9 مليون دولار في عام 2003م.

في عام 2004م ارتفعت الكميات المصدرة من البترول الخام ومشتقاته ما عدا الغاز حيث بلغت 72.4 مليون برميل في عام 2003م إلى 81.2 مليون برميل في عام 2004م كما ارتفع صادر البنزين إلى 319.5 ألف طن متر بينما انخفض صادر الغاز من 68.8 ألف طن متري إلى 38.3 ألف طن متري.

ارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام من 10934 مليون دولار عام 2003م إلى 2.9572 مليون دولار في عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 52% وذلك نسبة لزيادة في متوسط سعر

البرميل من 26.7 دولار عام 2003م إلى 36.4 دولار في عام 2004م بالإضافة إلى الزيادة في الكميات المصدرة بنسبة 12% ارتفعت حصيلة صادرات المشتقات البترولية من 113.7 مليون دولار في عام 2003م إلى 143.7 مليون دولار في عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 25% وذلك بسبب ارتفاع صادرات البنزين من 75.9 مليون دولار في عام 2003م إلى 129.02 مليون دولار في 2004م.

وقد ارتفعت الكميات المصدرة من البترول الخام من 79.243 ألف برميل في عام 2005م إلى 90.085 ألف برميل في عام 2006م كما ارتفع صادر البنزين من 480.4 ألف طن متري إلى 502.5 ألف طن متري وانخفض صادر الغاز من 30.9 ألف طن متري في عام 2005م إلى 14.7 ألف طن متري عام 2006م.

ونلاحظ ارتفاع الكميات المصدرة من البترول ومشتقاته وارتفاع نسب مساهمته في الاقتصاد القومي وهذا اثر بشكل كبير علي الصادرات الزراعية ومن خلال جدول النسب المئوية للصادرات السودانية نلاحظ اثر تصدير البترول علي انخفاض الصادرات غير البترولية خاصة المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والمنتجات الزراعية الأخرى.

جدول رقم (6)

النسب المئوية لصادرات بعض السلع من إجمالي الصادرات خلال الفترة من (1996-2008م) :

السلعة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البترول	-	-	-	35.4	74.6	81	77.5	80.5	82.1	86.8	90	94.8	96.3
القطن	20.7	17.7	16	5.7	2.9	2.6	3.2	4.2	2.5	2.2	2.9	0.8	0.5
الصمغ العربي	4.8	4.4	4	3.4	1.3	1.4	1.6	1.4	1.6	1.2	0.9	0.6	0.5
الفول السوداني	0.2	1.2	2.4	-	0.3	0.5	0.3	0.08	0.06	0.04	-	-	-
الذرة	0.4	-	0.9	3.6	0.6	-	0.3	0.1	0.1	0.01	-	-	-
الذهب	8.6	7.9	7.4	7.11	2.5	2.6	0.4	2.3	1.3	1.7	1.2	1.5	1.4
الزيوت النباتية	2	8.3	6.5	0.2	0.4	0.3	0.1	0.004	-	-	-	-	-
الامباز	1.6	2.6	1.9	0.7	0.2	0.2	6	0.1	-	-	-	-	-
الحيوانات الحية	12.7	13.2	20.2	14.7	3.7	0.1	0.9	3.8	3.6	4.2	2.1	4.3	5.6
اللحوم	4.6	5.4	5.1	3.1	1	0.8	0.2	0.85	0.5	0.4	0.1	03	0.1
الجلود	4.6	5.4	5.1	3.1	0.5	0.3	0.5	0.13	0.7	0.4	0.3	0.5	0.7
حب البطيخ	3.7	2.5	0.7	1.6	0.5	1.1	1	0.55	-	-	0.1	-	-
الكركدي	2.2	3	1.8	2.4	1.1	0.7	0.1	0.64	-	-	0.3	0.5	0.4
الخضر والفاكهة	0.6	0.5	0.6	0.3	0.7	0.1	0.5	0.80	-	-	-	0.7	0.8
السكر	3	4.4	4.4	1.9	0.7	0.7	0.4	0.3	-	-	0.2	0.6	0.7
المولاص	2.3	1.3	2.5	0.7	0.3	0.5	0.5	0.4	0.2	-	0.3	-	-
الغزل	-	1.9	1.5	1	0.2	0.1	-	-	-	-	-	-	-
أخري	5.2	2.2	3.2	1.4	0.3	0.9	0.6	1.1	1.1	1.4	0.3	0.3	0.6

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

من الجدل أعلاه نستخلص الآتي :

أولاً البترول:

لم يطرأ تحسن يذكر عبر قيمة الصادرات خلال الأعوام 1996 – 1998م ،ومنذ عام 1999م – عام دخول البترول في قائمة الصادرات – أصبحت الصادرات غير البترولية تسجل تراجعا مستمرا إذ انخفضت بما نسبته 36.1% في عام 2001م مقارنة بعام 2000م وقد ساهمت عائدات صادرات البترول عند دخوله قائمة الصادرات عام 1999م بما نسبته 35.4% لترتفع حوالي 81% عام 2001 م. وقد بلغت نسبة مساهمة البترول في عام 2006م حوالي 90% ووصلت في العام 2008 الي 95 %.

ثانيا: الصادرات الزراعية:

انخفضت عائد الصادرات الزراعية بين عامي 1997 – 2001م وقد انعكس ذلك علي مساهمتها في مجمل عائد الصادرات حيث انخفضت بحوالي 76.4مليون دولار أي بنسبة انخفاض حوالي 26.1% كما انخفضت إلي 12.7% في عام 2002م مقارنة بحوالي 48.9% لعام 1997م ويعزي ذلك الانخفاض إلي دخول البترول في قائمة الصادرات وارتفاع حصيلة الصادرات الزراعية من 251.7مليون دولار عام 2002م إلي 381.8مليون دولار في عام 2004م بنسبة قدرها 10.2%.

الصادرات الحيوانية:

انخفضت مساهمة الصادرات الحيوانية التي تمثلها الحيوانات الحية بأنواعها واللحوم والجلود من 22.4% في عام 1997م إلي 18.3% في عام 1999م ، علي الرغم من التحسن الكبير الذي شهدته عام 1998م بنسبة 28.7% وانخفضت المساهمة في عام 2000 إلي 5% وتراجعت إلي 1.2% في عام 2001م بعد أن تصدرت قائمة الصادرات خلال السنوات 1997م – 1999م وسجلت زيادة إلي 5.4% و4.8% علي التوالي في عامي 2003م و2004م.

رابعاً: الصادرات المصنعة:

وتشمل كل من السكر والمولاص والزيوت النباتية والغزل ، جاءت هذه المنتجات في الترتيب بعد الصادرات الحيوانية مباشرة في قائمة الصادرات في العام 2000م ، إلا أنها في العام 2001م تقدمت الصادرات المصنعة علي الصادرات الحيوانية من حيث الترتيب في قائمة الصادرات ولم يتكن هذه الزيادة بسبب تنامي عائد الصادرات للسلع المصنعة وإنما لتدهور عائدات الصادرات الثروة الحيوانية حيث سجل انخفاض ملحوظ خلال الفترة من 1997 – 2002م حيث بلغت نسبته 18.1 % في عام 1997م أي حوالي 107.9مليون دولار وسجلت 1.2% في عام 2002م كما سجلت نسبة 1.6% لعامي 2000م و2001م واستمرت في التراجع اليان وصلت الي 0.7 % في عام 2008 م.

الصادرات المعدنية:

يمثلها الذهب والحديد والنحاس والرصاص والخردة وقد شكلت صادرات هذه السلع حوالي 2.8% من إجمالي الصادرات لعام 2000م بينما سجلت نسبة 2.7% في عام 2001م وهي نفس مساهمتها لعام 2002م واستمرت في التراجع إلي1.3 % عام 2004م حتي وصلت الي 1.4 % قي عام 2008 م ، ويلاحظ أنها تتراجع من عام لآخر ويعود ذلك إلي انخفاض في عائد صادرات الذهب والذي يشكل أهم السلع التعدينية.

الصادرات الأخرى:

ظلت الصادرات الأخرى تسجل تراجع ملحوظ خلال الفترة من 1997–2004م حيث تراجعت نسبة مساهمتها عام بعد عام حتى بلغت 1% في عام 2004م ووصلت الي 06 % عام 2008 م.

من خلال دراسة جدول الصادرات السودانية اتضح وجود تذبذب وتراجع كبير في جميع السلع غير البترولية حيث تراجع محصول القطن الذي كان يحتل المراتب الأولي في السنوات قبل استخراج

البترول حيث كان يمثل نسبة 18.4% في 1994م استمر في الانخفاض إلي أن وصل إلي 5.7% في 1999م واستمر أيضا في الانخفاض إلي أن وصل إلي 2.5% في 2004م و2.9% في 2006م الي ان وصل الي 0.5 % في عام 2008 م ،وهذا يرجع إلي اعتماد الدولة علي تصدير البترول ومنتجاته مما اثر علي جميع المنتجات الزراعية التي كانت تحتل مراتب عالية في الصادر، ونلاحظ أيضا تراجع وتذبذب الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية الأخرى حيث تواصل التذبذب المستمر في المنتجات الزراعية مما اثر علي الميزان التجاري السوداني الذي أصبح يعاني من تدهور وانخفاض في جانب الصادرات.

(2 – 2) تحليل أداء وتطور سياسات الصادر :

أولاً : تطور سياسات الصادر :

تجمع المصادر التاريخية على أن السودان شهد منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وجود شبكات تجارية كانت تحت حكم سلاطين الفونج (في دول سنار) والفور (في دولة الفاشر) ، فمنذ أن بسط هؤلاء السلاطين نفوذهم على معظم مناطق السودان الشمالية والغربية في عام 1504 م ، قاموا بتطوير نظام تجاري يربط السودان بالعالم الخارجي .

ولعل أبرز معالم النشاط التجاري حينئذ تمثل في نشأة وقيام حوالي خمسة عشر مركزاً تجارياً كانت ترتبط هاتين السلطنتين مع مراكز تجارية خارجية ممثلة في مصر والجزيرة العربية والهند وغرب أفريقيا ، ويلاحظ أن سلع التصدير في ذلك العهد كانت تتمثل في الذهب ، الرقيق ، الصمغ العربي ، ريش النعام ، العاج وسن الفيل .

وبعد هذه الفترة جاء عهد الإدارة التركية . المصرية خلال الفترة (1821 – 1885) والتي شهدت تطوراً كبيراً على صعيد الاقتصاد بصفة عامة وعلى صعيد التجارة الخارجية بصفة خاصة . ومن أبرز التطورات في هذا الاتجاه صعود الطبقة التجارية في السودان والتي كان يمثل المركز الأساسي فيها التجار الذين ينحدرون من أصول أجنبية ، ففي الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر وصل نشاط التجار الأجانب في السودان إلى قمته حيث قاموا بتكوين الغرفة التجارية في الخرطوم

وحاولوا إنشاء أول مصرف تجاري سوداني تحت أسم " بنك السودان " هذه المحاولة تكررت مرة أخرى في عام 1873 م ولكنها لم تكلل بالنجاح أيضاً .

أما التطور الهام الثاني الذي شهده ذلك العهد فقد تمثل في محاولات الإدارة التركية المصرية في إدخال زراعة المحاصيل النقدية للتصدير مثل (قصب السكر. القطن . والنيلة (الصبغة) ، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح ، وبالنظر إلى صادرات السودان في هذه الفترة نجد أنها تمثلت في العاج والصمغ العربي خصوصاً بعد التوسع الكبير الذي شهدته صناعة الورق والحلويات في أوربا في ذلك الوقت ، لذلك نجد أن إنتاج وتصدير الصمغ العربي أصبح يتم بمعدلات عالية للدرجة التي أصبح فيها السودان هو المصدر الرئيسي لهذه السلعة في الأسواق العالمية كما أصبحت دولة مثل بريطانيا هي المستهلك الرئيسي لها .

أما في عهد الدولة المهدية (1885 – 1898 م) وبسبب المواجهة بين الدولة والعالم الخارجي خصوصاً مع دول الجوار(مصر، أثيوبيا) فقد ترتب على ذلك الوضع حرب اقتصادية ومقاطعة متبادلة بين المهدية وتلك الدول ، وقد إنعكست تداعيات هذا الوضع على التجارة الخارجية للسودان ، حيث توقف النشاط التجاري عدا الحالات التي كانت تتم فيها التجارة عبر عمليات التهريب ، لذلك نجد أن معظم إهتمام الدولة المهدية إنصرف إلى ترتيب وتنظيم التجارة الداخلية والأسواق التي سيتم فيها مثل هذا النوع من المبادلات .

وبمجي عهد الحكم الثنائي الإنجليزي – المصري (1898 – 1955م) شهدت تجارة السودان الخارجية تطوراً نوعياً وكمياً ملحوظاً ، ففي ذلك العهد بالذات يمكن

اعتبار الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة بأنها موجهة في المقام الأول لتبني استراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات وذلك من خلال تسخير الإمكانيات المتاحة بالبلاد لكي يصبح الاقتصاد السوداني مصدراً أساسياً لإنتاج وتصدير سلعة القطن في الأسواق العالمية إلى جانب كونه المصدر الأساسي لتصدير سلعة الصمغ العربي ، علاوة على ذلك تم إفساح المجال لكي يقوم السودان بتصدير الثروة الحيوانية لكل من مصر والجزيرة العربية ، وبذلك تم إفساح المجال لتصدير بعض منتجات الحبوب الزيتية مثل بذرة القطن ، السمسم والفول السوداني .

بالنظر إلى وضع تجارة السودان الخارجية في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتي نهاية التسعينيات يلاحظ أن نمط وتركيبة الصادرات لم تغير كثيراً عما كانت عليه في مرحلة الحكم الثنائي ، حيث استمر القطن يمثل سلعة الصادر الأول مع وجود مساهمة معتبرة لسلعة الصمغ العربي ثم تأتي بعد ذلك مساهمة منتجات الحبوب الزيتية والثروة الحيوانية وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التي بذلت لجعل صادرات السودان تتمتع بدرجة أكبر من التنوع وذلك من خلال تصنيع بعض الصادرات التقليدية وإدخال منتجات صناعية جديدة للتصدير إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النجاحات المطلوبة ، ولعل السبب الأساسي وراء ذلك هو أن السودان في تلك المرحلة تبني سياسة للتخطيط الاقتصادي الشامل (1960 – 1977م) وقد كانت السياسات الاقتصادية أكثر إنحيازاً لاستراتيجية إحلال الواردات منها إلى استراتجية تنمية وتشجيع الصادرات .

ولعّل أكبر تحول منها كمي ونوعي شهده قطاع الصادر في السودان كان في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وذلك عندما تم الشروع في إنتاج وتصدير البترول في عام 1999م ، وبذلك طرأ تحول مهم في بنية وتركيبه الصادرات السودانية حيث أحتل البترول المرتبة الأولي بين سلع الصادرات .

إذ إرتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات إلى 95% في العام 2008 م مقارنة بـ 35% في عام 1999م، بينما تدهورت نسبة مساهمة القطن إلى أقل من 1% في العام 2008م مقارنة بـ21% في العام 1996 م، كما تدهورت أيضاً نسبة مساهمة الثروة الحيوانية من إجمالي الصادرات وسجلت 0.75% في العام 2008م مقارنة ب 13%في العام 1996م، أيضاً أنخفض نسبة مساهمة الحبوب الزيتية والصادرات الأخري حيث سجلتا 1.2% و2% على التوالي في العام 2008م مقارنة بـ23 و 38% في العام 1996 م

وهذا ما يوضحه الجدول أدنا :

جدول رقم (7)

المساهمة النسبية لسلع الصادرات السودانية خلال الفترة 1996م – 2008 م

(كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)

البيان / النسبة	البترول	القطن	الصمغ العربي	الثروة الحيوانية	الحبوب الزيتية	أخري
1996	-	21	5	13	23	38
1997	-	18	5	13	21	43
1998	-	16	4	20	22	38
1999	35	6	3	15	16	15
2000	75	3	1	5	8	8
2001	81	2.6	1.4	8.18	6.6	0.07
2002	77.5	3.2	1.6	7.11	4.1	6.4
2003	80.5	4.3	1.4	5.5	2.9	5.4
2004	82.1	2.5	1.6	4.9	4.8	4.2
2005	86.8	2.2	2.2	3.2	2.5	3
2006	89.9	1.5	0.9	2.3	3	2.4
2007	94.8	0.8	0.6	0.98	1.1	1.8
2008	95	0.6	0.5	0.72	1.2	2

المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان . اعداد مختلفة

تحليل أداء الصادرات السودانية :

في هـــذا الجـــزء مـــن الـــبحث نحـــاول تحلـــيل بعـــض المؤشـــرات بغـــرض معـــرفة الـــوزن النـــسبي للـــصادرات الـــسودانية ومـــدي تأثيرهـــا علـــى أداء الاقتـــصاد الـــسوداني ، وذلـــك مـــن خلال البيانات التي توضحها الجداول التالية :

جدول رقم (8)

الصادرات السودانية والورادات والناتج المحلي الإجمالي

القيمة بملايين الدولارات

	الصادر	الوارد	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادر للوارد ٪	نسبة الصادر للناتج المحلي الإجمالي٪
1996	89.7	218.6	9150	41.03	1
1997	98.5	249.5	9261	39.48	1
1998	137.2	443.5	8403	30.94	1.6
1999	780.1	1414.9	9492	55.13	8.6
2000	1806.7	1552.7	11539	116.36	15.7
2001	1698.7	1585.5	13057	107.14	13
2002	1949.1	2446.4	12996	79.67	15
2003	2542.2	2881.9	16943	88.21	15
2004	3777.8	4075.2	19572	92.70	19.3
2005	4824.3	6756.8	26410	71.40	18.3
2006	5656.6	7104.7	37722	79.62	15
2007	8879.2	7722.4	46256	114.98	19.2
2008	11670.5	9351.5	57753	124.8	20.2

المصدر : تم حسابه من التقرير السنوي لبنك السودان المركزي . إعداد مختلفة

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات السودانية خلال الفترة موضع الدراسة قد سجلت زيادات مضطردة بلغت أقصاه في عام 2008م حيث سجلت 11670.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 89.7 مليون دولار أمريكي في العام 1996م حيث تعزي هذه الزيادة الكبيرة لدخول البترول كسلعة رئيسية ضمن سلع الصادر ، وبالنسبة إلى نسبة الصادرات للواردات (درجة تغطية الواردات) فنجد أنها خلال الفترة من 1996 – 1998 كانت ضعيفة وتميل إلى التدهور حيث بلغت في أفضل الأحوال 55% بينما بدأت هذه النسبة في التحسن خلال الفترة 2000-2008 م حتى بلغت 124.8 في العام 2008 ن أي أن درجة تغطية الواردات خلال هذه الفترة كانت في المتوسط أكثر من 100% .

وبأخذ مؤشر نسبة الصادر للناتج المحلي الإجمالي في الحسبان يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن هذه النسبة بلغت أدني مستوي لها في عامي 1996 – 1997 م ثم بدأت في التزايد بصورة مضطردة حتى وصلت إلى 20.2 % في العام 2008م كأعلي نسبة تسجلها وهذه النسبة توضح نسبة مساهمة قطاع الصادر في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (9)

التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية خلال الفترة 1996 - 2008م (بالنسبة المئوية)

البيان النسبة	دول الاتحاد الأوربي	الدول الأسيوية	الدول العربية	الولايات المتحدة	الدول الأخري	الإجمالي
1996	33.6	21.8	22.8	2.2	19.6	100٪
1997	38.3	14.4	25.4	1.5	20.4	100٪
1998	23.5	30.4	28.0	2.3	18.5	100٪
1999	14.6	39.7	32.6	.	13	100٪
2000	6.7	72.3	13.1	0.1	7.8	100٪
2001	8	78	12	0	2	100٪
2002	7	74	16	0	3	100٪
2003	6	81	12	0	1	100٪
2004	4	82	11	0	2	100٪
2005	3	86	8	0	3	100٪
2006	2	86	10	0	2	100٪
2007	2	92	5	0	1	100٪
2008	2	90	7	0	1	100٪

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي .

مـن الجـدول أعـلاه والـذي يتـضمن بـيانات تـتعلق بالـتوزيع الجغـرافي للـصادرات الـسودانية خـلال الفـترة 1996 – 2008 م (فـترة الدراسـة ، يلاحـظ أن دول الإتحـاد الأوربـي وحتـى عـام 1998م كانـت المـستقبل الرئيـسي للـصادرات الـسودانية بالإضـافة إلى الـدول الأسـيوية والـدول العـربية حـيث جـاء الاتحـاد الأوربـي في المـرتبة الأولي يلـيه الـدول العـربية ثم الدول الأسيوية .

الآن الوضـع قـد تـبدل خـلال الفـترة 1998 – 2008 م لتـصبح الـدول الاسـيوية في المرتبة الأولي تلبها الدول العربية كما هو مبين في الجدول أعلاه .

(2-3) مشاكل الصادرات السودانية :

تتباين المشاكل والمعوقات[10] التي تحول دولة تطور قطاع الصادرات السودانية ، فمنها ما يتصل بالقطاع المصرفي ومنها ماهو مرتبط بالمصدرين ومنها ما يقع ضمن عوامل أخري خارجية ،وفيما يلي استعراض لبعض هذه هذه المشاكل :

1 / مشاكل ومعوقات مرتبطة بالقطاع المصرفي :

في بعض الأحيان يواجه بقيود وإجراءات تحول ومن سير عمليات تمويل الصادر بالدرجة المطلوبة والتي يري المصدر أنها مسؤولية القطاع المصرفي وتتمثل في الأتي :

1 . اعتماد المصارف التجارية إلى حد كبير على شبكة مراسلين تقليدين ، بحيث أن هذه الشبكات ، أصبحت لا تلبي احتياجات تـمويل التجارة الدولية ،على الرغم من انضـمام المصـارف لشبكة سو يفت العالمية .

[10] عصام الليثي واخرون، دراسة التمويل المصرفي لقطاع الصادر، اتحاد المصارف السوداني ، سبتمبر 2002 م ، ص 14 .

2. أحد أهم المشاكل التي تواجه المصدرين تتمثل في حجم التمويل المصرفي المطلوب للصادر ن والذي يتجاوز الموارد المتاحة للمصارف التجارية بدرجة كبيرة .

3. عدم وجود مرونة كافية في سياسات الصادر ، سيما فيما يتعلق بطريقة الدفع والتمويل ، كما أن بعض الاستثناءات التي تحدث في مجال الصادر بدوافع قومية تضر بالمنافسين مما يؤثر على قدرتهم وفي الوفاء بالالتزامات .

4. تغيرات سعر الصرف ما بين تصدير السلعة واستلام الحصيلة قد يكون له آثار سلبية على الأطراف المتعاملة .

5. انخفاض حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي بعد انتهاج الدولة لسياسات التحرير وإلغاء السقوف التي كانت محددة للقطاع الزراعي بواسطة البنك المركزي تدريجيا اعتبارا من العام .

2 / مشاكل ومعوقات مرتبطة بالمصدرين :

1. عدم إلتزام المصدرين بالسياسات والموجهات الصادرة من البنك المركزي ووزارة التجارة الخارجية ، مما يؤدي إلى البط في إجراءات منح التمويل المصرفي للصادر .

2. وجود مخالفات في تنفيذ الإعتمادات المستندية لبعض عمليات الصادر ، مما يؤدي إلى رفض المستورد . في بعض الأحيان . للسعلة المصدرة له وبالتالي يفقد البنك والعميل جزءاً من عائد التصدير على أقل تقدير .

3. تأخر استلام حصيلة السلع المصدره عن التواريخ المحددة يؤدي إلى قيام البنك بحجز الحصيلة من العميل في حالة أضافتها لحسابه خارج السودان .

4. صعوبة التعامل بصيغة المشاركة على الرغم من أنها تعتبر من الصيغ الأساسية في التمويل المصرفي الإسلامي ، وذلك لإعتقاد البنوك التجارية بعدم المصداقية للمتعاملين بها .

5. غياب المؤسسية والتنظيم في قطاع الصادر ، مما يترتب عليه في بعض الأحيان خلق نوع من الفوضى في قطاع الصادر مما يؤثر سلباً على أداء هذا القطاع .

3 / مشاكل تتعلق بظروف العولمة :

1. ظلت حوالي (39) دولة من الدول الأقل نمواً في أفريقياً والباسيفيك الكاريبي تحصل على امتيازات بموجب اتفاقية لومي ، وتمتعت هذه الدول . ومن ضمنها السودان . بإعفاءات جمركية على دخول منتجاتها أو تعريفه مخفضة تتراوح بين صفر و 5 % بموجب اتفاقية لومي ، وسوف تتناقص هذه الامتيازات تدريجياً بمرور الزمن الشيء الذي ربما يشكل عائقاً أمام الصادرات السودانية .

2. رغم أن معظم الدول النامية والأقل نمواً أزالت معظم الحواجز غير الجمركية على وارداتها وأتبعت سياسة خارجية أكثر تحرراً من خلال برامج التكيف الهيكلي ، إلا إننا نجد أن الدول المتقدمة مازالت تقاوم فتح حدودها بالكامل في وجه صادرات الدول النامية والأقل نمواً من خلال " الإجراءات الرمادية " من أجل حماية إنتاجها المحلي مستقلة في ذلك إجراءات مكافحة الإغراق ويتوقع أن تزيد من هذه الإجراءات مستقلاً حيث لا توجد آلية تحد من استخدام الدول المتقدمة لهذه الإجراءات .

3. معلوم أن أكبر تحدي يواجه الصادرات السودانية يتمثل في النسب المتدنية للإنتاجية والارتفاع المضطرد في تكاليف الإنتاج إذا التحدي الأول هو كيفية الاحتفاظ بالأسواق التقليدية للصادرات السودانية وهذا الأمر يتطلب كفاءة تنافسية عالية مع الاهتمام بالمواصفات القياسية للصادرات والجودة الشاملة في ظل الوضع الراهن .

4. سياسات الصادر تفتقر للدراسات العميقة والواسعة للسلع السودانية وإتجاهات نموها وتطويرها وإتجاهات الأسواق العالمية ، كما تفتقد لخطة طويلة المدي للانتاج والتسويق مما يجعل السلع المنتجة للصادر بعيد عن سياسات الصادر خاصة وأن صادرات السودان وتقلبات الإنتاج وهذا يؤدي في حصيلته إلى التأثير على عائدات السودان من العملات الحرة ويزيد من تعقيدات هذا الموقف وجود بدائل صناعية تحل محل هذه الصادرات .

5. عدم مواكبة مشاريع البني التحتية لقطاع الصادر مع متطلبات المرحلة القادمة لتحرير التجارة ، كما أن نسبة الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج بالإضافة لتكاليف النقل والتخزين العالية والتي تتمثل جزءاً كبراً من تكاليف التصدير يقلل من الربح ويضعف من التنافسية في الأسواق العالمية.

6. عدم وضوح الرؤية أمام المصدر السوداني لعدم توفر الدراسات والبحوث التي تحدد احتياجات الأسواق العالمية وإتجاهات الأسعار وغيرها من المعلومات التي يمكن المصدر من التنبؤ بمستقبل صادراته .

7. من أكبر الأخطار المحتملة على الصادرات السودانية . بل على الإنتاج سيكون من ظاهرة الإغراق " Dumping" فاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية تقضي بفتح الحدود أما المنتجات وإزالة كافة الحواجز الجمركية والكمية وغيرها ، ولكن بما أن السلع المستوردة من الدول الخارجية ستكون مدفوعة بإنتاج ضخم وإنتاجيه عالية وقدرات علمية وترويجية مقتدره وأساليب آخاذه في التعبئة فسوف تجنح لتجاوز أي إجراءات وقائية وتغرق الأسواق بسلع أرخص من المنتجة محلياً .

8. تعطي منظمة التجارة العالمية الدول الأقل نمواً مزايا أفضل في ما يخص الدعم المقدم للصادرات والدعم المحلي أو الداخلي ولكن السودان لا يستفيد من تلك المزايا لأنه بالأساس لا يقدم دعم للصادرات .

9. أحياناً المضاربة بين المصدرين السودانيين في الأسواق الخارجية تضر بأسعار الصادر وبالتالي بمصالح أولئك المصدرين .

مشاكل ومعوقات أخري :

وتكون هذه المشاكل في الغالب بسبب طبيعة منتجات الصادر السودانية والتي ـ كما أشرنا سابقاً ـ تعتبر عرضه للتقلبات في الأسواق العالمية وذلك للاعتبارات الأتية :

1. التأثير السلبي على المنتجات من العرض بسبب الظروف المناخية والطبيعية والتي تكون في بعض الأحيان غير مواتية فيتدني الإنتاج وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات .
2. التأثير السلبي على هذه المنتجات من ناحية الطلب عليها والأسعار العالمية التي تميل في كثير من الأحيان إلى الإنخفاض .
3. تواجه العديد من منتجات الصادر السوداني منافسة حادة بسبب منتجات مماثلة تنتجها دول أخري بتكلفة أقل كثيراً من تكاليف إنتاجها في السودان أو بسبب وجود منتجات صناعية بديلة .
4. قيام الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوربي بإتباع سياسات زراعية تقوم بموجبها بدعم المزارعين لديها وبما يحد من مقدرة وقبول الصادرات من الدول النامية ومن ضمنها السودان إلى أسواقها .
5. نتيجة لاعتبارات سياسية تأثرت الصادرات السودانية سلباً بسبب إجراءات المقاطعة والحظر الاقتصادي الذي كان مفروضاً على السودان خلال فترة التسعينات .

الفصل الثالث

دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية

(3-1) تحليل التمويل المصرفي حسب القطاعات

نستعرض في هذا البحث تحليل التمويل المصرفي حسب القطاعات بما فيها قطاع الصادر خلال فترة الدراسة (1996 - 2008م) وذلك من خلال عدة جوانب هي كما يلي :

1 . الضوابط القطاعية للتمويل المصرفي خلال الفترة (1996 – 2008 م) والجدول أدناه يبين الضوابط التي وردت في السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (10)

ضوابط التمويل المصرفي القطاعية (بالنسبة المئوية)

الأعوام/ البيان	القطاعات ذات الأولوية	القطاعات ذات الأولوية
1996	40% للزراعي 50% للقطاعات الأخري بما فيها الصادر	10%
1997	30% للزراعي 25% للصناعي 40% للقطاعات الأخرى	5%
1998	30% للصناعي 25% للصادر 40% للزراعي	5%
1999	90% للقطاعات ذات الأولوية 5% أسر منتجة	5%
2000	83% للقطاعات ذات الأولوية 7% أسر منتجة وصغار الحرفيين	10%
2001 –2008	90%يترك فيها الخيار للبنك التجاري مع تحديد نسبة 10% للأسر المنتجة وصغار الحرفيين	

المصدر / البنك المركزي . السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 1996-2008م .

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي :.

- تناقص الاهتمام بالقطاع الزراعي ، كأحد أهم القطاعات ذات الأولوية بعد العام 1996م ، حيث تم تحديد نسبة 40% من إجمالي التمويل لتمويل هذا القطاع في العام 1996م ، ثم إنخفضت هذه النسبة إلي 30% في العام الذي يليه 1997م ، بينما لم يتم الإشارة إليه في السياسات النقدية والتمويلية التي صدرت بعد ذلك . يلاحظ أن الاهتمام بالقطاع الزراعي أصابه الفتور منذ العام 1996م ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها إرتفاع تكاليف تمويل القطاع الزراعي وعدم إستقرار المنتجات الزراعية مما أدى إلي تعثر بعض عمليات سداد التمويل الزراعي .
- بلغ حجم التمويل الموجه للقطاعات ذات الأولوية 95% في العام 1996م وإرتفع إلي 95% خلال الفترة (1997-2001م) ، بينما ترك الخيار للبنوك التجارية في تحديد نسب التمويل للقطاعات . عدا القطاعات المحظور تمويلها مع توجيهها بتقديم حوالي 10% من إجمالي مواردها إلي الأسر المنتجة وصغار الحرفيين بعد العام 2003م .
- تمت الإشارة لقطاع الصادر في السياسات النقدية والتمويلية الصادرة خلال الفترة (1996- 2002) بإعتباره أحد القطاعات ذات الأولوية ، حيث تم تحديد نسبة 15% لهذا القطاع في عامي 1996 / 1997م ، وتم رفعها إلي 25% من إجمالي الموارد في العام 1998م .

ضوابط تمويل الصادر بصيغة المرابحة :

الآليات التي يستخدمها البنك المركزي بهدف توجيه التمويل المصرفي ، آلية تحديد هوامش أرباح المرابحات والقسط الأول عند منح التمويل بصيغة المرابحة ، فعندما يرغب البنك المركزي في تشجيع تمويل قطاع معين

من خلال صيغة المرابحة فإنه يسعي إلي تخصيص هامش الربح والقسط الأول ، والعكس عندما يسعي إلي تقليل حجم التمويل المصرفي لقطاعات محددة فإنه يسعي لرفع نسبة الأرباح والقسط الأول ، والجدول رقم (12) يبين القسط الأول في المرابحات حسب القطاعات خلال الفترة (1996-2008م) .

جدول رقم (11)

القسط الأول في المرابحات حسب القطاعات خلال الفترة (1996 –2008)

البيان/السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001-2008
القطاعات ذات الأولوية	36	30	36	25	25	ترك الخيار للمصارف في تحديد القسط الأول
القطاع التعاوني الإنتاجي	36	40	36	25	25	
القطاع التعاوني غير الإنتاجي	-	40	36	25	25	
الحرفيين	20	35	36	25	25	
الصادر	30	40	36	25	25	
صغار المنتجين	15	30	36	25	25	
الزراعة	15	30	36	25	25	
الصناعة	30	40	36	25	25	

المصدر : بنك السودان المركزي ـ السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 1996 -2008م

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي :.

إرتفاع نسبة القسط الأول لتمويل الصادر في العام 1997م حيث بلغت 40% مقارنة بـ 30% للعام 1996م ثم بدأت في الإنخفاض مرة أخرى حيث بلغت 36% ، 25% ، 25% في الأعوام (1998 ،

1999، 2000) علـي الـتوالي ،بيـنما تـرك الخـيار للمـصارف لـتحديد القـسط خـلال الفـترة (2001 -2008م).

جدول رقم (12)

هوامش أرباح المرابحات حسب القطاعات خلال الفترة (1996-2008م) (بالنسبة المئوية)

السنة/البيان	قطاع الصادر	المهنيين والحرفيين	صغار المنتجين	القطاع التعاوني الإنتاجي	القطاع التعاوني غير الإنتاجي	الزراعة	أخرى
1996	30	36	15	36	36	30	36
1997	40	35	30	40	40	40	40
1998	36	36	36	36	36	36	36
1999	20	20	20	20	20	20	20
2000	18	18	18	18	18	18	18
2001	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15
2002	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15	12-15
2003	12	12	12	12	12	12	12
2004	10	10	10	10	10	10	10
2005	10	10	10	10	10	10	10
2006	10	10	10	10	10	10	10
2007	10	10	10	10	10	10	10
2008	10	10	10	10	10	10	10

المصدر : بنك السودان المركزي ـ السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة (1996 -2008م)

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي :.

- تحديد نسبة 30% كهامش مرابحة لقطاع الصادر في العام 1996م وإرتفاعها إلي 40% في العام 1997م ، ثم إنخفاضها بشكل ملحوظ خلال الفترة 1998-2008م حيث أصبح الهامش هو 10% لكل القطاعات (مؤشر) .
- إنخفاض تكلفة التمويل المصرفي لكل القطاعات وبصورة ملحوظة خلال الفترة (1998-2008) ، ويلاحظ أيضاً إستخدام نظام النطاق Span خلال عامي 2001 ، 2002 حيث تم تحديد حد أدنى وحداً علي الهامش (12-15) .
- تم توحيد الهامش خلال الفترة (2001-2008) بـ15% كمؤشر .

ضوابط تمويل الصادر بصيغة المشاركة :

هدفت السياسة النقدية والتمويلية (1996ـ2008) إلي تحديد نسب مشاركة العميل في التمويل المصرفي عندما يكون التمويل بصيغة المشاركة ، حيث يتم تخفيض هذه النسبة عندما يرغب البنك المركزي في تشجيع منح التمويل لقطاعات محددة ، بينما ترتفع هذه النسبة عند الرغبة في تحجيم التمويل الممنوح لقطاعات أخرى والجدول أدناه يبين ضوابط التمويل المصرفي بصيغة المشاركة خلال الفترة (1996-2008) .

جدول رقم (13)

نسبة مشاركة الشريك في المشتركات خلال الفتره (1996 – 2008)

السنة / البيان	1996	1997	1998	1999-2008م
الصادر	20	40	36	غير محددة
المهنيين والحرفيين	15	30	36	غير محددة
صغار المنتجين	10	25	36	غير محددة
القطاع التعاوني الإنتاجي	20	40	36	غير محددة
القطاع التعاوني غير الإنتاجي	30	50	36	غير محددة
أخرى	25	40	36	غير محددة
القطاعات غير ذات الأولوية	60	75	70	غير محددة

المصدر : بنك السودان المركزي ـ السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة(1996 -2008م)

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :.

- انخفاض نسب مساهمة الشريك (العميل) في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وارتفاع هذه النسبة في تمويل غير ذات الأولوية .
- تذبذب نسبة مساهمة الشريك (العميل) ما بين الإرتفاع والإنخفاض في مختلف القطاعات في عامي 1996 ، 1997 ، بينما تم توحيد هذه النسبة المساهمة لكل القطاعات الاقتصادية في العام 1998م .
- ترك الخيار للمصارف في تحديد نسبة مساهمة الشريك (العميل) إعتباراً من العام 1999م .

حجم التمويل المصرفي لقطاع الصادر:

تستعرض الدراسة في هذا الجزء تحليل التمويل المصرفي لقطاع الصادر خلال الفترة (1996-2008) وذلك من خلال حجم التمويل المصرفي لقطاع الصادر خلال فترة الدراسة حيث يعكس الجدول أدناه حجم التمويل المصرفي الممنوح من المصارف التجارية خلال الفترة قيد الدراسة .

جدول رقم(14)

حجم التمويل المصرفي لقطاع الصادر خلال الفترة (1996-2008م)

السنة/البيان	إجمالي التمويل المصرفي	التمويل المصرفي لقطاع الصادر	نسبة تمويل الصادر إلي إجمالي التمويل المصرفي	معدل نمو التمويل للصادر
1996	339483	66426	19.6	N.A
1997	415559	83873	20.2	26.3
1998	473828	81135	17.1	3.3
1999	737210	144530	19.6	78.1
2000	1013250	245910	24.3	71.1
2001	1463820	205502	14	-16.4
2002	2067810	343080	16.6	66.9
2003	2819256	340331	12.1	-0.08
2004	4290696	457340	10.7	34.4
2005	6953680	339490	4.9	-25.8
2006	10415290	351300	3.4	3.5
2007	12587285	264932	2.1	- 24.6
2008	14681292	481147	3.3	81.6

المصدر : بنك السودان المركزي . السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 1996-2008م

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص ما يلي :.

تراوح التمويل المصرفي لقطاع الصادر كنسبة من إجمالي التمويل خلال الفترة 1996-2008 ما بين 24% كأعلى نسبة يتحصل عليها التمويل المصرفي لهذا القطاع وقد سجلت في عام 2000م ، وبين 2.1% كأدنى نسبة يتم تسجيلها للتمويل لهذا القطاع وقد سجلت في العام 2007 م ، وقد بلغت هذه النسبة في المتوسط 12.7% خلال نفس الفترة .

هناك تذبذب ملحوظ في معدل نمو التمويل لقطاع الصادر ما بين الزيادة والنقصان وقد سجل معدل النمو أعلي نسبة له في العام 2008م وهي 81.6% كما سجل أدنى نسبة له في العام 2005م وهي 25.8-% ، ويجدر بالذكر أيضاً أن معدل النمو للتمويل لقطاع الصادر سجل خلال فترة الدراسة خمسة حالات سالبة مقارنة بسبعة حالات موجبة ، مما يؤكد بأن الموارد الناتجة من إستغلال وتصدير البترول السوداني لم يتم إستغلالها بالصورة المثلي في دعم وتمويل القطاعات الإقتصادية المنتجة الأخرى وخاصة في دعم الصادرات غير البترولية .

(3-2) اثر إنتاج وتصدير البترول علي الصادرات التقليدية

في هذا المبحث تحاول الدراسة الوقوف علي اثر إنتاج وتصدير البترول علي الصادرات من خلال تحليل لهيكل الصادرات غير البترولية (التقليدية) في فترتين ومن ثم إجراء مقارنة بينهما لمعرفة ماهي الصادرات التي زادت على حساب الأخرى ومعرفة الأسباب.

اولا الصادرات السودانية (1996 – 1998):-

الجدول التالي يبين قيم الصادرات للفترة (1996 - 1998) أي الفتره التي سبقت تصدير البترول السوداني .

جدول رقم (15)

قيم الصادرات السودانية *بملايين الدولارات*

السلعة	1996	1997	1998
الصادرات غير البترولية	664959	667783	693046
الصادرات البترولية	0	0	0
صادرات المحاصيل الزراعية	312994	272390	254857
قطن	128209	105662	95546
صمغ عربى	29531	26966	23666
سمسم	14113	11731	10475
فول سوداني	1301	7064	14197
ذرة	2587	0	5430
امباز	10234	15386	11266
الصناعات التحويلية	101760	128464	147873
السكر	44773	73601	97305
لحوم	28293	32058	30372
جلود	28694	22805	20196
حيوانات حية	81401	78273	120249
ذهب	53592	47249	43781
أخري	115212	141407	126286
المجموع	664959	667783	693046

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي – اعداد مختلفة

من الجدول اعلاه يمكننا استخلاص الاتي

نلاحظ الأتي :-

- تصدر القطن الصادرات السودانية حيث بلغت قيمة الصادر له 128209 ،105662 ، 95546 مليون دولار للاعوام 1996 ، 1997 ، 1998 علي التوالي ، وعلي الرغم من تصدره قائمة الصادرات الا هناك تناقص ملحوظ في قيم صادرات القطن كما بينت الارقام اعلاه ذلك .
- تأتى بعد القطن الصناعات التحويلية حيث سجلت 101760 ،128464 ،147873 مليون دولار للاعوام 1996 ،1997 ، 1998 م علي التوالي ، يليه السمسم ثم الصمغ العربي .

ثم اللحوم

ثانيا الصادرات السودانية بما فيها الصادرات البترولية 1999 – 2008 :-

جدول رقم (16)

قيم الصادرات السودانية (بآلاف الدولارات)

السلعة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات غير البترولية	518914	469137	334149	448731	501466	677278	636918	569357.02	460722	427974
الصادرات البترولية	275885	1350757	1376666	1510857.2	2047705	3100486	4187360	5087211	8418528	11242530
صادرات المحاصيل الزراعية	231826	241880	184970	181123	222280	340030	335923	300744	242275	328991
قطن	44831	52984	44399	62154	107761	93752	107286	82256	68498	61823
صمغ عربي	26356	23140	24275	31851	35416	60598	107556	50174	51873	60909
سمسم	126932	146920	104490	74575	74371	178642	118575	167039	92787	141846
فول سوداني	200	5421	8775	5696	225	2381	2014	247	793	503
ذرة	27805	10112	353	4811	2083	3068	492	1028	27658	45861
امباز	5702	3303	2678	2036	2424	1589	0	0	666	1231
الصناعات التحويلية	42748	37732	30056	30764	47222	56807	53213	19940.02	25347	38339
السكر	14741	13186	12112	10473	6995	12846	13482	10116	19182	15124
لحوم	24103	17677	13741	17301	21578	17935	18158	4899	3351	449
جلود	3904	6869	4203	2990	18649	26026	21573	4925.02	2814	3209
حيوانات حية	114315	66378	1687	117176	97678	137973	114875	121731	80627	85725
ذهب	55387	46155	43697	52507	58588	50420	63648	64284	63201	112125
أخري	74638	76992	73739	67161	75698	92048	69259	62658	49272	10479
المجموع	**794799**	**1819894**	**1710815**	**1959588**	**2549171**	**3777764**	**4824278**	**5656568**	**8879250**	**11670504**

المصدر: بنك السودان المركزي – اعداد مختلفة

من الجدول أعلاه نجد ان الربع الأخير من عام 1999م احدث نقله في هيكل صادرات السودان إلى السوق العالمي وذلك بدخول البترول كسلعة من سلع الصادر وهذه النقلة أدت إلى تقسيم الصادرات إلى نوعين صادرات بترولية وصادرات غير بترولية (تقليدية) وتعتبر الصادرات البترولية وغير البترولية ظهر لأول مرة في الميزان التجاري السوداني منذ ديسمبر 1999م ، وبالتالي فان الصادرات السودانية غير البترولية تتكون من الآتي:-

- المحاصيل الزراعية (القطن ، الصمغ العربي، السمسم ، الفول السوداني ، الذره) .
- الحيوانات الحية وتشمل الضان والأبقار والإبل.

– الصناعات التحويلية ويقصد بها المحاصيل الزراعية التي تدخل في عمليات معالجة مثل السكر واللحوم والجلود .

تميزت هذه الفترة عن سابقتها بإنتاج البترول السوداني مما أضاف مورداً جديداً للموازنة العامة للدولة وتحسين موقف الميزان التجاري كما زادت نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات .

من خلال الجداول السابقة والتي تتعلق بقيم ونسبة مساهمة ومعدلات النمو للصادرات غير البترولية تلاحظ الاتي :–

– ظهرت الصادرات البترولية كمكون جديد لهيكل للصادرات السودانية وظلت تحقق أعلى نسبة مساهمة بالنسبة لاجمالي الصادرات السودانية حيث حققت ادني نسبة مساهمة 34.7% عام 1999 واعلاها 94.8% عام 2007 حيث كانت تحقق معدلات نمو موجبة ومتسارعة تراوحت ما بين 389.6% في عام 2000م و1.9% في عام 2001م .

تراوحت نسبة مساهمة صادرات المحاصيل الزراعية بالنسبة لاجمالي الصادرات ما بين 29.17% بقيمة 231.826 الف دولار عام 1999 و2.7% بقيمة 242,275 الف دولار عام 2007 ويلاحظ انخفاضها المستمر مع تحقيقها لمعدلات سالبة.

– أما الصناعات التحويلية فقد تراوحت نسبة مساهمتها لاجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة 1999 – 2007 ما بين 5.4% عام 1999 بقيمة بلغت 42.748 الف دولار و 0.29% عام 2007 بقيمة بلغت 25.347 الف دولار. أما السكر فبلغت نسبة مساهمته من إجمالي الصادرات عام1999 (1.8%) حيث بدأت هذه النسبة في التراجع من عام لاخر حتى بلغت (0.2%) في عام 2007.

– كذلك بدأت صادرات الجلود تشهد انتعاشاً خلال الفترة وحققت نسب مساهمة مقدرة لاجمالي صادرات الصناعات التحويلية على الرغم من مساهمته المتواضعة بالنسبة لاجمالي الصادرات حيث بلغت

نسبة مساهمتها0.49% في عام 1999م بمعدل نمو 80.67% وبلغت نسبة مساهمتها 0.03% في عام 2007 م بمعدل نمو 42.86% .

- تراوحت نسبة مساهمة صادرات الحيوانات الحية خلال الفترة 1999 – 2007 بالنسبة لاجمالي الصادرات السودانية ما بين 14.4% عام 1999 بقيمة 114.315 الف دولار و0.10% عام 2001 بقيمة 1.683 الف دولار ، كما أن صادرات الحيوانات الحية حققت معدلات نمو سالبة خلال اغلب سنوات الفترة إلا أن أعلى معدل نمو كان في العام 2002 عندما ارتفعت صادرات الحيوانات الحية من 1.687 الف دولار عام 2001 إلى 117.176 الف دولار عام 2002 .

- ونجد أن معظم صادرات السودان من اللحوم الحية تذهب لمصر والسعودية بالإضافة إلى دول الخليج بصفة عامة والسوق السعودي علي وجه الخصوص في موسم الأضاحي.

- تراوحت نسبة مساهمة صادرات السودان من الذهب خلال الفترة ما بين 6.97% عام 1999 بقيمة 55.387 الف دولار و 0.71 % عام 2007 بقيمة 63.201 الف دولار كما أن معدل مساهمته في الصادرات في تذبذب واضح.[1]

[1] النسب المئوية تم حسابها من الجدول رقم 16

شكل رقم (1)

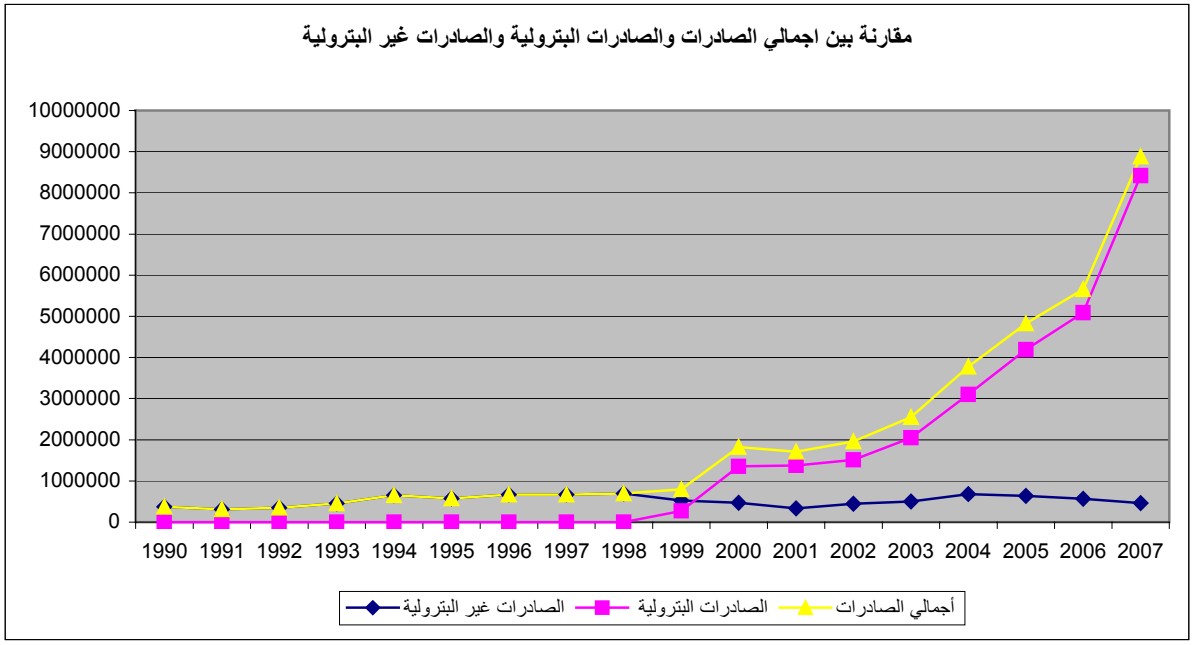

المصدر : الجدول رقم 16 اعلاه

الفصـــل الرابع

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

(4-1) مناقشة الفرضيات :

الفرضية الأولى :

من واقع استعراض الفصول السابقة وتحليل بيانات الدراسة يتضح مايلي :

حجم وطبيعة الموارد بالجهاز المصرفي السوداني تميل ناحية الودائع تحت الطلب اكثر من كونها تميل ناحية الودائع الاستثمارية (أي الودائع لاجل في النظام المصرفي التقليدي) ،مع الوضع في الاعتبار ضالة حجم هذه الودائع ، خاصة خلال السنوات الأولى من الفترة قيد الدراسة والتي شهدت تنامي في معدلات التضخم ، مما أدى إلى ضعف التمويل المصرفي عموما والتمويل المصرفي المقدم لقطاع الصادر بصفة خاصة ، وهذا يدعم صحة الفرضية الأولى والقائلة (**تعاني المصارف السودانية بصفة عامة ضعف الموارد القابلة للتمويل**) .

الفرضية الثانية :

كذلك لاحظت الدراسة ان الصادرات السودانية تعاني من مجموعة من المشاكل مثل تقليدية سلع الصادر ، وتقليدية عقلية المصدرين السودانيين ، إلا أن أهم هذه المشاكل يتمثل في عدم وجود التمويل الكافي لقطاع الصادر وهذا يوكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص علي (**يمثل ضعف التمويل المصرفي احد أهم العقبات التي تحول دون تطوير وتنمية الصادرات السودانية**) .

الفرضية الثالثة :

أخيرا اتضح للدراسة ان هناك تذبذبا واضحاً في التمويل المصرفي الموجه لقطاع الصادر بعد اكتشاف وتصدير البترول ، بعد ان كان التمويل المصرفي لقطاع الصادر في تنامي مضطرد ، مما يدل علي ان الموارد التي

نتجت عن تصدير البترول لم يتم استغلالها في دعم وتطوير القطاعات الانتاجية ذات الاولوية مثل قطاع الصادر ، وهذا يدعم صحة الفرضية الثالثة والتي تقول (**اثر اكتشاف وتصدير البترول السوداني سلبا علي الصادرات السودانية التقليدية واضعف الموارد المخصصة لتمويلها**) .

(2-4) النتائج:

توصلت الدراسة إلي أن هناك مشاكل ومعوقات تحول دون تطور قطاع الصادرات السودانية منها ما هو متصل بالقطاع المصرفي ، ومنها ما يقع ضمن عوامل أخرى خارجية .

فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالقطاع المصرفي نجد انه في بعض الأحيان يواجه المصدر بقيود وإجراءات تحول دون سير عمليات الصادر بالدرجة المطلوبة والتي يري المصدر أنها من صميم مسئولية القطاع المصرفي مثل :

1. اعتماد المصارف التجارية إلي حد كبير علي شبكة مراسلين تقليدية لا تلبي احتياجات تمويل التجارة الدولية .
2. حجم التمويل المصرفي المطلوب للصادر يتجاوز حجم الموارد المتاحة للبنوك التجارية بدرجة كبيرة .
3. عدم وجود مرونة كافية في سياسات الصادر وخصوصا فيما يتعلق بطريقة الدفع والتمويل
4. تغييرات سعر الصرف ما بين تصدر السلعة وإستلام الحصيلة قد يكون له آثار سلبية علي الأطراف المتعاملة .
5. انخفاض حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي بعد تطبيق سياسة التحرير بعد العام 1998 .

فيما يتعلق بالمشاكل التي تقع ضمن عوامل أخرى نجد أن هناك مشاكل ومعوقات مرتبطة بالمصدرين أنفسهم والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

6. عدم إلمام المصدرين بالسياسات والموجهات الصادرة من البنك المركزي ووزارة التجارة الخارجية ، مما يودي إلى البطء في إجراءات منح التمويل المصرفي للصادر .

7. وجود مخالفات في تنفيذ الاعتمادات المستندية لبعض عمليات الصادر ، مما يؤدي الي رفض المستورد – في بعض الأحيان – للسلعة المصدره له ، وبالتالي يفقد البنك والعميل جزءاً من عائد الصادر علي اقل تقدير .

8. غياب المؤسسية والتنظيم في قطاع الصادر ، مما يترتب عليه في بعض الأحيان خلق نوع من الفوضي في قطاع الصادر ، مما يؤثر سلبا علي أداء هذا القطاع .

9. من المشاكل التي يعاني قطاع الصادر في السودان أيضاً ، طبيعة منتجات الصادر السودانية والتي تعتبر سلع أولية مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية .

(4-3) التوصيات :

لتطوير قطاع الصادر توصي الدراسة بتبني مجموعة من الآليات ، تهدف هذه الآليات في المقام الأول إلي العمل علي تخفيض تكاليف وزيادة الإنتاجية في مجال المنتجات الزراعية سعياً لرفع مقدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويمكن حصر هذه الآليات فيما يلي :.

آليات مرتبطة بالبنك المركزي :

1. البحث في إمكانية توفير التمويل المحلي الكافي للصادرات في مراحلها الإنتاجية والتسويقية .
2. تخفيض القيود المفروضة علي تمويل الصادر .
3. تنوير العاملين بالقطاع المصرفي والمصدرين بالمستجدات التي تطرأ علي التجارة الدولية .

آليات مرتبطة بالبنوك التجارية :

4. تأهيل أقسام الإعتمادات والاستثمار من خلال توفير الكفاءات الممتازة وإتاحة فرص التدريب .
5. إقامة ترتيبات مصرفية مع المراسلين تعمل علي سرعة أداء الخدمات المتصلة بالتصدير .

آليات متعلقة بالمصدرين :

6. ضرورة التقيد بالسياسات والموجهات العامة للتصدير في إطار السياسة الاقتصادية الكلية .
7. الإلمام بقواعد وقوانين التجارة الدولية وإختيار وسيلة الدفع المناسبة بغرض تحصيل قيمة الصادرات
8. كما توصي الدراسة بالاستمرار في البحث العلمي في هذا المجال وتقترح دراسة الموضوعات التالية :

- اثر إنتاج وتصدير البترول علي الصادرات غير البترولية .
- دور التمويل المصرفي في تحريك القطاعات الإنتاجية .
- دور البنوك التجارية في تقديم التمويل متوسط وطويل الاجل .
- اثر الأزمة المالية العالمية علي الصادرات السودانية

قائمة المصادر و المراجع :

1. ا. د سليمان احمد اللوزي واخرون ، إدارة البنوك ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 1997 م .
2. د. عبد المعاطي رضاء ارشيد واخرون ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر 1999 م .
3. د. عبد المنعم حسن شافعي , المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر .
4. د. عصام الليثي واخرون ، دراسة التمويل المصرفي لقطاع الصادر ، اتحاد المصارف السوداني ، سبتمبر 2002 م .
5. ادارة الائتمان وتقويم المخاطر ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان 2003 م .
6. إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني ، سلسلة الدراسات والبحوث بالإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي ، سبتمبر 2003 .
7. كيفية تنمية الموارد القومية غير البترولية , وزارة الزراعة والغابات ، الندوة الاقتصادية الدورية ، نوفمبر 2007 م .
8. التمويل التجاري للصادرات والواردات , المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار – البحرين ،1997 م .
9. السياسات النقدية والتمويلية , بنك السودان المركزي ، للفترة (1996 – 2008 م)

10. مجلة المصرفي ، العدد 29 ، لسنة 2003 ، ص7

11. التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي ، إعـــداد مختلفة للفـترة (1996 – 2008 م) .

المقابلات

- مقابلة مع السيد / عوض السيد عطيه الله ، مدير إدارة الصادر بوزارة التجارة الخارجية .
- مقابله مع السيدة / د . نهي إبراهيم السيد , وزارة الثروة الحيوانية والسمكية .